جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية
فرع التاريخ
تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم:

إعداد الطالبين:
إسماعيل حمادة
نور الدين بن عيسى

يوم:2022/06/27

ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي 1945- 1980م

لجنة المناقشة:

د. نور الدين بن قويدر	أ م أ	جامعة باتنة	رئيسا
د. وافية نفطي	أ م أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
د. صادق بوطارفة	أ مس أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2021-2022

شكر وعرفان

الحمد لله وحده والصلاة والسلم على من لا نبي بعده أما بعد:

انطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: "ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله"

يشرفنا في البداية أن نتقدم بالشكر الخالص والعرفان الجزيل **للأستاذة المشرفة الدكتوره وافية نفطي** على المجهودات طوال مدة الإشراف والتوجيهات التي أفادتنا في هذا البحث كما نتقدم بالشكر لكل من ساندنا في إنجاز هذه المذكرة.

مع كل التقدير والاحترام:

- نور الدين بن عيسى

- حمادة إسماعيل

الإهداء

أهدي هذا العمل للعائلة الكريمة

وفي مقدمتها اللذان قال فيهم المولى عز وجل" وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً"

الآية 23 سورة الإسراء

وإلى الزوجة والأولاد (أنيس، شفاء، عبد المجيد، جوري)

وإلى كل أفراد العائلة.

كما لا ننسى كل من علمنا من أول يوم في المدرسة إلى أخر يوم في الدراسة في الجامعة.

نور الدين بن عيسى

مقدمة

عرفت الدولة العثمانية أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ضعفا مسا جميع مجالاتها وبدأت تفقد فيه السيطرة على الكثير من الأراضي التي كانت تبسط نفوذها عليها، هذا الوضع من جهة وأوضاع الدول الأوروبية التي بدأت تبحث على التوسع خارج أرضيها من جهة أخرى فكان التنافس حول تركة الدولة العثمانية بما فيها المنطقة العربية وبالخصوص منطقة الخليج العربي، حيث أعلن أغلب زعمائها التمرد على سلطة الدولة العثمانية والخروج عن سيطرتها. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وانهزام الدولة العثمانية سارعت فرنسا وبريطانيا إلى اقتسام التركة العثمانية وفقا لما جاء في اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916م التي قسمت مناطق النفوذ بينهما، وكانت منطقة الخليج إحدى هذه المناطق التي شملتها الاتفاقية فكانت من نصيب بريطانيا والتي لم يكن اهتمامها بهذه المنطقة بالأمس القريب بل يعود إلى بداية القرن التاسع عشر حيث وقعت مع عمان على اتفاقية بينهما 1820م ومع الكويت 1869م ومع قطر 1899م. هذا الاهتمام الذي أولته بريطانيا لمنطقة الخليج جعلها تطبق مخططات لتقسيم كياناته السياسية وحدوده الجغرافية حتى يمكنها من السيطرة على هذه الكيانات، وأوعزت إلى مندوبيها بالمساهمة بإبرام اتفاقيات ترسم الحدود بين الإمارات والمشيخات الخليجية وهذا لتحافظ على مصالحها في المنطقة، وهنا بدأ التفكير في إعادة ترسيم الحدود وفقا للمصالح الاستعمارية البريطانية، لذلك جاء عنوان المذكرة كتالي:

إشكالية الموضوع:

إن موضوع ترسيم الحدود الدولية يعد من أبرز المواضيع التي تناولها الباحثون في النصف الثاني من القرن العشرين باعتبارها الفترة التي برزت فيه الخلافات حول رسم الحدود بين الدول ومهنا منطقة الخليج العربي، التي بدأت معالم حدودها تتضح في هذه الفترة، وهنا تأتي الإشكالية التي تتعلق بموضوع دراستنا كالتالي: **ما هي التطورات التي مرت بها عملية ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي 1945-1980م؟**

أما الأسئلة الفرعية التي تندرج تحت الإشكالية فهي كالتالي:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي؟
- ما هي أغراض بريطانيا من وراء ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي؟
- ما هي الآثار التي ترتبت عن ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي؟

منهج الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التاريخي لاعتبار دراستنا تضمنت أحداث ووقائع تاريخية حدثت في الماضي توجب علينا سردها، بالإضافة للمنهج الوصفي والمهج التحليلي في تحليل الأحداث التاريخية وتسلسلها واستنباط الأفكار منها.

حدود الدراسة:

مجال الدراسة هو منطقة الخليج العربي لما تميزت به من أهمية في الماضي والحاضر من حيث الملاحة البحرية والنشاط التجاري بين الهند والعراق والشام وشبه الجزيرة العربية وأوروبا. أما عن الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة، تبدأ من سنة 1945م مع نهاية الحرب العالمية وانعكاساتها على السياسية البريطانية في المنطقة العربية العامة والخليج العربي خاصة وتتوقف عند سنة 1980م مع تطورات الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على ترسيم الحدود النهائية في منطقة الخليج العربي.

أسباب اختيار الموضوع:

حتى يتناول الباحث أي موضوع علمي لا بد أن تكون وراء اختياره لهذا الموضوع دوافع تجعله يهتم بالبحث في حيثياته ونجد أن هذه الأسباب محصورة بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية وهي كالتالي:

الأسباب الموضوعية:

- الدور الذي لعبته السياسة البريطانية في ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي.
- طبيعية المنطقة التي لا تحتوي على معالم طبيعية تساهم في ترسيم الحدود بدقة.
- إبراز النزاعات الحدودية التي ثارت بين دول الخليج.

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في التعرف على تاريخ منطقة الخليج وهو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.
- الوقوف على إحدى جرائم الاستعمار الأوربي للمنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج خاصة في تجزئة المنطقة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على جغرافية منطقة الخليج العربي وأهميتها.
- تبيان عوامل ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي.
- التعرف على أهم الخرائط التي تبين المناطق المتنازع عليها في الخليج العربي.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع ترسيم الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي من بين أهم الموضوعات التي اهتمت بها الدول والهيئات الحكومية وذلك لما ينطوي عليه الموضوع من اعتبارات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية متعددة ونظر لحساسية الموضوع فإن الباحث يجب عليه الحياد والتدقيق في انتقاء المعلومة من مصادرها الموثقة وهذا من أجل إعطاء الموضوع حقه من الدراسة وهذا ما أدى بنا إلى تناول الموضوع لما له من أهمية.

الدراسات السابقة:

لا بد لأي باحث أراد تناول موضوع ما أن يعتمد على ما سبق من الدراسات تناولت موضوعه أو جزئية منه لكي يتمكن من إنجازه وتأتي الدراسات السابقة لموضوع دراستنا كالتالي:

– أحمد محمد ناصر الدهيمي: مشكلة الحدود بين قطر والبحرين: أسبابها وتطوراتها ونتائجها، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة بيروت، قسم التاريخ، كلية الآداب،2010.وأستفدنا من هذه الرسالة في التعرف على حيثيات النزاع القطري البحريني ودور محكمة العدل الدولية في ترسيم الحدود بينهما.

– محمد جمال الحميد: مشكلات الحدود السياسية بين إمارة الساحل، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة النيلين، كلية الآداب، قسم التاريخ،2017 و أفدتنا الرسالة في الإطلاع على مراحل التاريخية التي مرت عملية ترسيم بين دول الخليج العربي.

– وسن سعدي عبد الجبار السمائري: ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة قانونية سياسية، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، معهد

القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، 2002 وأفدتنا الرسالة في معرفة جذور النزاع العراقي الكويتي وكيفية ترسيم الحدود بين البلدين ودور جامعة الدول العربية في تهدئة الأزمات التي مر بها البلدين بعد الحرب العالمية الثانية.

خطة الدراسة:

قسم الموضوع إلى ثلاثة فصول وقد احتوى الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان الجذور التاريخية لترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي على ثلاثة عناصر ولقد كان العنصر الأول تحت تسمية الجذور التاريخية لترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي وتضمن هو الأخر ثلاثة عناصر تطرقنا، في الفرع إلى أصل تسمية الخليج العربي وموقعه الجغرافي بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الخليج أما الفرع الثاني فجاء تحت عنوان دور التنافس الدولي، الدولة العثمانية، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ختام هذا الفصل تناولنا عوامل ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي بداية من العامل التاريخي الجغرافي وأثرهما في ترسيم الحدود في الخليج مرورا بالعامل السياسي العسكري وفي الأخير العامل الاجتماعي والاقتصادي وأثرهما في ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي.

أما الفصل الثاني الذي خصصناه للحديث عن ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية فتضمن هو الأخر ثلاثة عناصر العنصر الأول بعنوان الحدود السياسية للملكة العربية السعودية مع كل من عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت. أما العنصر الثاني فتناولنا فيه الحدود السياسية بين مشيخات الخليج العربي متمثلة في الحدود القطرية البحرينية والإماراتية العمانية بالإضافة إلى الحدود الكويتية العراقية، أما العنصر الثالث تطرقنا فيه إلى الحدود الخليجية مع دول الجوار فتناولنا في الفرع الأول الحدود الخليجية مع الدول العربية مصر، اليمن، الأردن.

وفي الفصل الثالث والأخير فتطرقنا فيه إلى أبرز الأزمات الحدودية في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية وجاء فيه عنصران، العنصر الأول تناولنا فيه أبرز الأزمات الحدودية في منطقة الخليج أما الفرع الثاني تناولنا فيه الطرق لتسوية الأزمات الحدودية كجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة.

مصادر ومراجع الموضوع:

أولا:المصادر:

ومن بين أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في دراستا موضوعنا نذكر:

روبرت تاكر: أغراض القوة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العلمية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 1981، وقد أفادنا المصدر في خدمة موضوعنا من خلال التعرف القيمة الإستراتيجية للمنطقة الخليج العربي بالإضافة إلى الدور الأمريكي في صناعة العلاقات الخليجية سواء كانت ثنائية أو علاقة دول الخليج مع بقية دول العالم، ويعتبر روبرت تاكر أحد مستشاري الحكومة الأمريكية في منطقة الخليج خلال فترة الستينيات والسبعينيات.

المراجع:

– محمد حسن العيد روس: الحدود العربية العربية في شبه الجزيرة العربية، مركز العيد روس للدراسات، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002. وقدا فادنا هذا المرجع في المجودات التي بذلتها الدول الخليجية في إطار ترسيم الحدود بينها كما أن دراسته جاءت شاملة لمنطقة الخليج.

– محمد رضوان: منازعات الحدود في العالم العربي، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999. وأفادنا المرجع في التعرف على الأزمات الحدودية التي نشبت قبل وبعد ترسيم الحدود الخليجية.

– سالم مشكور: نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروت، 1993م، وقد أفادنا المرجع في موضعنا من خلال معرفة الحدود بين دول الخليج والنزعات القائمة في منطقة الخليج العربي.

– جون سي ولينكسون: حدود الجزيرة العربية في الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني ترجمة مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبلولي، القاهرة وقد هذا المرجع في معرفة الدور لعبته بريطانيا في ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي كما أفادنا في معرفة حدود الجزيرة العربية

والملاحظ أن أغلب المراجع ركزت على مسألة النزاعات الحدودية ولم تتطرق إلى مسألة ترسيم الحدود.

صعوبات الدراسة:

ومن الصعوبات التي واجهتنا هي قلة المصادر المتخصصة في موضوع ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الوثائق البريطانية التي كانت تحمل حقائق ترسيم الحدود الخليجية.

الفصل الأول:

الجذور التاريخية لترسيم الحدود بمنطقة الخليج العربي

أولا: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

ثانيا: التنافس الدولي ودوره في ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي

ثالث: العوامل المساهمة في ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي

أولا: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

1- أصل التسمية:

أطلقت المصادر العراقية القديمة من سومرية وأكديه أسماء عدة للخليج العربي منها: البحر الكبير وبحر شروق الشمس والبحر الأسفل والنهر المر كما أطلق عليه جغرافيو فارس خليج العراق وسماه بعض الكتاب اليونانيون الخليج الأحمر[1]. كما سماه العرب بخليج البصرة، خليج البحرين وخليج عمان ولم يوافق الفرس على تخلى العرب عن كل هذه الأسماء وتبنى تسمية الخليج العربي، بحجة انه منذ فترة الغزو البرتغالي حتى التواجد البريطاني استهل المستعمرون في مراسلاتهم كافة اسم الخليج الفارسي مند عام1507م واستعمل عرب الخليج الاسم نفسه في مراسلة تلك القوى، ومن ذلك وثيقة استقلال الكويت 1961م بنسختيها الانجليزية والعربية، وهي أول دولة تستقل فيه[2].

ومصطلح الخليج العربي أطلقه السير شالرز[3] (Charles) مندوب بريطانيا في البحرين خلال الثلاثينات من القرن العشرين في أثناء خلاف بريطاني مع إيران حول البحرين والجزر العربية كما أظهرت الدول العربية في الأمم المتحدة قبولها لمسمى " الخليج الفارسي" من قبولها وثائق تحمل هذا الاسم، وبالإضافة إلى ذلك أن مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في 9 تموز 2012 للأسماء الجغرافية قد كرر في اجتماعه اسم الخليج الفارسي بوجوب مندوبين من العرب[4].

---

[1]- محمود شاكر: موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005 ص 6.

[2]- قدري قلعجي: الخليج العربي بحر الأساطير، بيروت: شركة المطبوعات، 1992، ص 8.

[3]- شالرز: وهو مهندس انجليزي بدأ حياته بالعمل في مناجم الذهب، التحق بخدمة البحرية البريطانية ثم وجه اهتمامه بالثروات البترولية في الشرق، وعمل كمندوب سامي في البحرين. ينظر: جمال زكريا قاسم :الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، المجلد2، 1998، ص401-420.

[4]- حشوف ياسين: منطقة الخليج العربي المكانة والبعد الإستراتيجي، مجلة السياسة والقانون، بشار، الجزائر، العدد 19، 2018، ص346.

وهناك من الباحثين من يرى أن تسمية الخليج الفارسي تعود إلى أمير البحر اليوناني نيارکوس الذي عاد من الهند إلى العراق سنة 326-325ق م عن طريق الخليج حيت كان لاسكندر الأكبر في انتظاره، ولكن أمير البحر المقدوني لم يتعرف إلا على الساحل الفارسي، بالإضافة إلى الشعوب التي تسكن ضفته الفارسية هم عرب في أغلبيتهم[1].

2- الموقع الجغرافي والأهمية:

يقع الخليج العربي جنوب قارة أسيا بين شبه الجزيرة العربية غربا وإيران شرقا ومضيق هرمز[2] وخليج عمان جنوبا وتركيا شمالا وهو على شكل ذراع بحري يتكون من منطقتين متصلين اقتصاديا وسياسيا وطبيعيا هما منطقة اليابسة المعبر عنها بدول الخليج العربي والمنطقة المائية الممثلة بالسطح المائي المسمى الخليج العربي الذي يغطي مساحة مقدارها(148.028 كم^2)، ويمتد الخليج العربي من مخرج شط العرب في الشمال الغربي عند دائرة (30درجة شمالا) وخط الطول (48 درجة شرقا) إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند دائرة عرض(26درجة) وخط طول(56درجة) شرقا، وهو احد بحار المحيط الهندي يصل طوله إلى(615 ميل بحري) وعرض يصل إلى حوالي(220ميل بحري) داخل مضيق هرمز، والخليج عبارة عن منخفض مائي كبير ضحل نسبيا يبلغ متوسط عمقه إلى حوالي(300قدم) يزداد حتى يصل(360) قدم بالقرب من مضيق هرمز وتبلغ طول سواحله الشرقية(3760كم^2) أي ضعف الساحل الشرقي وتطل عليه إيران بشكل أساسي، إضافة إلى القسم الشمالي الذي يشكل جنوب العراق وغرب منطقة عربيستان (الاحواز) وتعد منطقة الخليج من المناطق قليلة

[1]- حشوف ياسين، المرجع السابق، ص346.

[2]- مضيق هرمز: وهو مضيق يقع بين دولتي إيران وسلطنة عمان يبلغ طوله 104 ميلا بحريا ويعتبر شريان بحري اقتصادي للمنطقة. ينظر: علي ناصر ناصر: مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، ط1، 2013، بيروت، لبنان، ص 17.

السكان في الوطن العربي قياسا بمساحتها وثروتها الهائلة وتملك العربية السعودية اكبر مساحة المنطقة تليها إيران بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دول النظام الإقليمي الخليجي[1].

يبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثمانية نحو4.47 مليون كلم[2] تتميز إيران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك اكبر سواحل على الخليج العربي بطول ألف ومئة كم، تليها الإمارات، فالسعودية بينما يعتبر العراق أقل تلك الدول امتلاكا للسواحل البحرية على الخليج العربي حيت لا تتعدى سواحله 15كم، إضافة إلى إشراف إيران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان فإنها تتميز بموقع استراتيجي أتاح لها حدودا مشتركة مع الاتحاد السوفياتي السابق كما إن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج إلى المياه المفتوحة مما يضيف إليها مصدر من مصادر القوة ويجعل كل الدول الكبرى تسعى إلى كسب ودها وتتفادى الاصطدام بها بقدر الإمكان[2].

إن البيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة لسياستها الخارجية وبالتالي تعمل باعتبارها احد محددات قوة دور الدولة الخارجي؛ فبيئة الدولة الجغرافية تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية وتحدد– إلى حد كبير– ماهية التهديد الموجه إلى أمنها ومصادره، وفي هذا الإطار سادت العلاقات الدولية مجموعة من نظريات السياسة الخارجية التي تقول بالتأثير المباشر للجغرافية في سياسة الدول الخليجية وقدرتها على بناء قوتها البرية والبحرية[3].

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وما تحويه أراضيه من ثروات نفطية، جعل هذه المنطقة مطمعا للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي

[1]– حشوف ياسين: المرجع السابق، ص347.

[2]– احمد سامي مصطفى: جغرافية الوطن العربي دراسة طبيعية اقتصادية سياسية، النهضة المصرية، ط4، 1970، ص 125-129.

[3]– حشوف ياسين: المرجع السابق ص348.

وصارت المنطقة محور تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية، فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الإستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم وتمر بها أشهر الطرق التجارية التي تربط أوروبا بالشرقيين الأدنى والأقصى ويكتنز في جوفها أكبر نسبة احتياطي العالمي للنفط، كل ذلك دفع القوى الكبرى إلى التنافس على هذه المنطقة،كما قد أسهم الوضع الجغرافي للدول الخليج في حالة من عدم الاستقرار السياسي وألا أمن في المنطقة من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين الدول فدولة مثل المملكة العربية السعودية مترامية الأطراف نشأت بينها وبين معظم دول النظام الإقليمي الخليجي نزاعات حول الحدود مثل النزاع مع كل من: إيران، الكويت، العراق، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، قطر وسلطنة عمان، كذلك هناك النزاع القطري البحريني الذي حل قضائيا، والنزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاثة المختصبة والنزاع الذي ثار بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطة عمان[1].

ثانيا: التنافس الدولي ودوره في ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي

1- التنافس العثماني- البريطاني:

لم تفكر الدولة العثمانية في بسط نفوذها شرق الجزيرة العربية قبل عام 1869م، حيت لم يتجاوز ولاة بغداد من الكويت المطل على الخليج الذي لم يكن له أهمية، كما لم ترفع أي سفينة العلم العثماني، وعندما اقترحت الأستانة إرسال سفينتين حربيتين لمشاركة القوات البريطانية في مراقبة تجارة الرقيق واجهت رفض بريطانيا على الرغم من أن الجانبين قد وقع اتفاقية في هذا الشأن. لكن الوضع تغير عام 1869م عندما ظهر عاملين وجه اهتمام الدولة العثمانية إلى منطقة الجزيرة العربية والخليج، الأول هو فتح قناة السويس لتيسير عبور الأسطول العثماني إلى البحر الأحمر والخليج، فوصل ميناء الأستانة بالبصرة مباشرة، والثاني

[1]- محمد خميس الزوكة: جغرافية العالم العرب، دار المعرفة الجامعية، مصر،200، ص20.

هو تولي مدحت باشا لولاية بغداد1869-1872م، وكان متحمسا لبسط نفوذ الدولة العثمانية على المناطق التابعة لها اسميا بغرض تعويض الخسائر التي تعرضت لها في أوربا[1].

لهذا رسم مدحت باشا خطة الاستيلاء على الكويت والبحرين وقطر فلم يواجه هذا الأخير أي صعوبة في الاستيلاء على الكويت بسبب ميل آل صباح إلى الاعتراف بسيادة السلطان العثماني شرط عدم إلزامها دفع أتوات أو فرض إدارة عثمانية خالصة، وفي أفريل 1870م أعلن مدحت باشا الكويت سنجق تابع له وبعد ذلك بدأت الدولة العثمانية تفكر بضم الإحساء ونجد إلى مناطق نفوذها فنزلت أولا عام 1871م في ميناء القطيف بسطت نفوذها على الإحساء دون أي مقاومة أما قطر التي زارها مدحت باشا في شتاء العام نفسه وأقام بها حامية عثمانية، وهنا بدأ القلق البريطاني مما دفع بالسلطات البريطانية بالتعاون مع سعود بن فيصل في الرياض للوقوف في وجه العثمانيين[2] .

وحينما شرع العثمانيون في بناء ميناء الزبارة في الساحل المقابل مباشرة لجزيرة البحرين بقطر أوعزت السلطات البريطانية للشيخ عيسى ابن خليفة أن يحتج على هذا العمل وأن يطالب بملكية الساحل المقابل، فأدرك مدحت باشا مدى الموقف البريطاني المعارض للوجود العثماني، ولم يكن الدور البريطاني الضاغط الوحيد على وجود العثمانيين في المنطقة بل تحالف مع ارتفاع تكاليف الأنفاق على الحاميات مما دفع بالسلطة العثمانية إلى الانسحاب من المنطقة سنة1875م، ففسح هذا الانسحاب المجال أمام القبائل المحلية لتحكم منطقة الخليج وإدارتها كما هو الحال في قبيلة المنتفق التي أصبح رئيسها واليا على البصرة لتصبح ولاية مستقلة عن بغداد، وخلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر وقعت أحداث دولية جعلت بريطانيا توسع معارضتها للنفوذ العثماني ليشمل كل الخليج ومن أبرز هذه الأحداث مد سكت الحديد بغداد

[1]- محمد رضوان: منازعات الحدود في العالم العربي، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص15.

[2]- المرجع نفسه، ص 16.

برلين 1896م فضلا عن تغير سياسة بريطانيا في الخليج بعدما أهملت ميناء الكويت وفضلت عليه ميناء البصرة[1].

بعد المتاعب التي واجهتها الدولة العثمانية في منطقة الخليج لاسيما حادثة طرد الحامية العثمانية من الإحساء سنة1913م من طرف الملك عبد العزيز ومتاعبها في البلقان هذه المشاكل جعلتها تسوي وضعها مع بريطانيا فبدأت المفاوضات في لندن انتهت برسم خط الحدود بين الأمارات المطلة على الخليج ومتصرفة الإحساء على الرغم من طرد الحامية العثمانية منها كما اعترف العثمانيون بالاجرءات البريطانية بالحفاظ على أمن الملاحة في الخليج وسحبوا جميع موظفيهم من إمارة الكويت وبذلك أبعدت بريطانيا النفوذ العثماني من الخليج وفق ما يعرف باتفاقية لانجلوا عثمانية سنة 1913م وبالتالي تكون قد خلت الساحة للنفوذ البريطاني في منطقة الخليج[2].

2- التنافس الأمريكي البريطاني:

لم يطفو التنافس البريطاني الأمريكي إلى السطح في منطقة الخليج العربي إلا في بداية القرن العشرين وبضبط في سنة 1901م، وهي السنة التي أظهر فيها الأمريكيون اهتمامهم بمسالة اكتشاف الحقول النفطية في إيران حين أصدرت بريطانيا تعليمات لمندوبها السامي في المنطقة تمنع من خلالها منح أي امتياز نفطي للأجانب في منطقة الخليج، وفي سنة 1908م توصل الأمريكان إلى اتفاق مع السلطان العثماني بشأن تنفيذ مشاريع عامة و تنمية اقتصادية، فعارضت بريطانيا هذه الاتفاقية بشدة واعتبرتها تهديد لمصالحها في المنطقة، فلجأت إلى فرض سياسة أمر الواقع ووقعت اتفاقية الانجلوا عثمانية 1913م في لندن والتي بموجبها حافظت على مناطق نفوذها في المنطقة وبالتالي الوقوف في وجه التمدد الأمريكي الساعي إلى الهيمنة

[1]- محمود شاكر: المرجع السابق، ص 715.

[2]- سليم طه التكريتي: الصراع على الخليج العربي، وزارة الثقافة والإرشاد، سلسلة السياسة، بغداد، العدد 12، 1966، ص 140.

على الثروة النفطية في المنطقة، ومن خلال هذه الاتفاقية بدأت بريطانيا في وضع حدود بين ميشاخات الخليج العربي واستمر التنافس بين القوتين العظمتين بعد الحرب العالمية الأولى حول نفط الخليج حيت استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تظفر بامتياز التنقيب عن النفط في الكويت بالرغم من منافسة بريطانيا لها عام 1922م وسارع المندوب البريطاني كوكس(Percy Cox)[1] إلى عقد مباحثات بين الكويت والسعودية والعراق من أجل ترسيم الحدود المشتركة بينهما عرف فيما بعد بمؤتمر العقير الذي بدأت مباحثاته في 2 سبتمبر1922 واستمر للأشهر، أما في السعودية فقد نالت الولايات المتحدة الأمريكية امتياز التنقيب عن النفط سنة 1933، فأغضب هذا السلطات البريطانية وأثارت قضية عسير ونجران وهما المنطقتان الحدوديتان المتنازع عنهما بين المملكة السعودية واليمن سنة 1934م[2].

إن صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية عظمة بعد الحرب العالمية الثانية قد منحها نفوذا جديدا في الخليج وساعد على ذلك أنها خرجت من الحرب من دون خسائر على الرغم من مساهمتها في بعض الجبهات، إضافتا إلى تصاعد أهمية النفط الخليجي وضعف القوة البريطانية بشكل عام، وحتى تحافظ بريطانيا على مصالحها في المنطقة أثارت مسألة واحة البر يمي 1949م بينها وبين المملكة السعودية حول ملكية القرى الواقعة على الحدود[3].

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية على زيادة نفوذها في الخليج –تحت المظلة البريطانية– وكان الساسة الأمريكيون يرون في الوجود العسكري البريطاني عنصر قوة يوفر الدفاع عن الخليج، بينما كان النفوذ الاقتصادي الأمريكي

---

[1]– بيرس كوكس: سياسي بريطاني ساهم في رسم السياسية البريطانية في الخليج العربي، من أعماله أن جمع زعماء الكويت والعراق والكويت والسعودية في اتفاقية العقير. ينظر: حسين محسن حسان الجابري: العلاقات السعودية البريطانية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات العليا، قسم الدراسات العليا والحضارية، 1992، ص256.

[2]– زهير شاكر: السياسة الأمريكية في الخليج، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982، ص57.

[3]– روبرت تاكر: أغراض القوة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العلمية، سلسلة دراسات إستراتيجية، بيروت،1981، ص 19.

ممثلا بنشاط شركات النفط يتزايد باستمرار حتى أصبحت هذه الشركات تمثل 60 في المائة من مجموع الشركات النفطية العاملة في المنطقة[1].

ولم يكن تطور الأحداث السياسية في المنطقة يسير في مصلحة بريطانيا التي بدأت تواجه مصائب كبيرة بدءا بتأميم النفط الإيراني مرورا بثورة عام 1958 التي أطاحت النظام الملكي المرتبط ببريطانيا في العراق وكذلك الخروج من قاعدة عدن بعد استقلال جنوب اليمن عام 1967 وصولا إلى تدخلها المباشر في الثورة العمانية لمصلحة سعيد بن تيمور، كل ذلك جعلها تعيد النظر بوجودها المباشر الذي يكبدها خسائر فادحة، وهنا بدأت التفكير في الانسحاب من شرق السويس وكان عليها اللجوء ثانية إلى الولايات المتحدة بحيث أصبحت شبه تابعة لها وفي عام 1957م عقدت بريطانيا "اتفاقه التنسيق الانكلو-أميركية" الخاصة بالعمل في الخليج والتي أسفرت عن تراجع بريطانيا عن مناطق نفوذها السابقة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية لقاء حماية الأخيرة للمصالح البريطانية فيها[2].

وفي كانون الثاني /يناير 1968م أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من شرق السويس في فترة أقصاها نهاية عام 1971م وألغت بذلك ما كان يسمى " السلام البريطاني ". وهنا تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لحلول مكان بريطانيا ووضع الخطط الكفيلة بحماية المصالح الغربية عموما والأمريكية على وجه الخصوص وكانت أولى ملامح الخطط الأمريكية لمرحلة ما بعد لفيتنام ظهرت في إعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في جزيرة "غوام" في المحيط الهادي (تموز/يوليو 1969م)، فقد أعلن تصميم الولايات المتحدة على إتباع سياسة جديدة تركز على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة لتأخذ على عاتقها دورا رئيسيا في قمع المتمردين وتخفيف العبء عن واشنطن إي المشاركة الإقليمية والحد من الدور المباشر طبقت

[1]– روبرت تاكر: أراض القوة الأمريكية، ص 17.

[2]– وليد حمدي العظمي: العلاقات السعودية الأمريكية في الخليج في وثائق غير مشورة 1965-1991، دار الحكمة، الطبعة الأولى، 1992، ص 193.

هذه السياسة التي عرفت باسم "مبدأ نيكسون " في الخليج عبر إعطاء إيران الدور العسكري للحفاظ على الأمن وهو الدور الذي كانت بريطانيا اضطلعت به من قبل، بعد ذلك تطورت السياسة الأمريكية إلى الاعتماد مبدأ جديد وهو نطريه "الدعامتين "في الخليج إيران والسعودية لضمان أمن المنطقة واستقرارها، وعملت جاهدة على حل المشاكل المعلقة بين البلدين وخصوصا الجرف القاري والجزر المتنازع عليها[1].

تحركت الإدارة الأمريكية مند بداء دورها الجديد في الخليج لتحقيق امن إقليمي لضمان الحصول المستمر على إمدادات النفط بأسعار منخفضة لسد حاجاتها وحاجات أصدقاءها في أوروبا وآسيا، وظلت سياسة الاعتماد على"الأصدقاء" في الخليج سارية حتى اندلاع حرب تشرين الأول /أكتوبر بين العرب وإسرائيل عام1973 واتخاذ منطقة الدولة العربية المصدرة للنفط "الاوبيك" (OPEC) قرار حظر النفط عن الدول الغربية التي ساندت العدوان الصهيوني. عند ذلك أطلق المسؤولون الأمريكيون سلسلة تصريحات غاضبة مهددين باحتلال منابع النفط، وهنا طرأ تغير على السياسة الأمريكية إذ دخل عنصر التدخل المباشر في الحالات الضرورية، وفي النصف الثاني من عام1975 وضعت لجنة مؤلفة من الكونغرس الأمريكي خطة لغزو أمريكي محتمل لمنابع النفط في الخليج هذا إلى جانب الدعم الأمني والعسكري لدول الحليفة للولايات المتحد وهكذا استمر الاهتمام الأمريكي بتدعيم قوة نظام الشاه في إيران وتزويده بأحدث الأسلحة ليطلع أيضا بمهمة التصدي بالمحاولات السوفيتية الوصول للمياه الخليجية، كما صبت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها على الوضع الداخلي للدول العربية المطلة على الخليج وصدرت دراسات عدة لسياسيين واستراتيجيين أمريكيين مثل روبرت تاكر(1918-2010) الذي أكد بقوله: "إننا في الخليج مهتمون بالضرورة للوضع الداخلي لان هذه المسألة لا يمكن فصلها عن المصلحة الحيوية في الوصول إلى محزونات النفط. وكان التركيز على

[1]- محمد عاشور مهدي: العلاقات الخليجية الإفريقية الواقع وآفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 121.

السعودية يلحظ حجم ثروتها النفطية ومدى انعكاس إي حدت داخلي فيها على بقية دول الخليج العربي، وكذلك بوصفها إحدى دعامتي السياسة الأمريكية حتى عام 1979[1].

ثالثا: العوامل المساهمة في ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي:

1- العوامل التاريخية و الجغرافية:

1- 1 التاريخية:

أ- الاتفاقية لانجلوا عثمانية:

بعد الانقلاب على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني انهارت الأوضاع السياسية داخل أركان الدولة العثمانية، مما جعلها ترضخ للضغوط البريطانية مما اضطرها إلى توقيع اتفاقية في 29 جوان 1913م بعد عامين من المفاوضات سميت بالاتفاقية الأنجلوا عثمانية، وهي التي رسمت الحدود بين الجانبين في منطقة الخليج العربي، وبتالي انتهى التنافس ببن القوتين ومما جاء فيها تخلي العثمانيين عن قطر والبحرين، و أن الخط الأزرق الموضح على خريطة الاتفاقية هو الفاصل بين إقليم نجد العثماني ويبدأ من الحساء جنوبي العقير، ولقد اعتبر البريطانيون أن هذا الخط مبدأ تفاوضهم مع الدولة السعودية لترسيم حدودها مع أبو ظبي (ينظر الملحق رقم 01 ص83) [2].

ب- مؤتمر العقير:

انعقد هذا المؤتمر في ظروف استثنائية مرت بها منطقة الخليج كخلو الساحة السياسية لآل سعود، وبدأت مباحثات هذا المؤتمر في 22 سبتمبر 1922م واستمر لأشهر بسبب

[1]- محمد عاشور مهدي ، المرجع السابق، ص 122.

[2]- محمد حس العيدروس: الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، مركز العيدروس للدراسات والاستشارات، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002، ص 60.

الخلافات المثارة حول ترسيم الحدود بين الأطراف المشاركة في المؤتمر الكويت والسعودية، والعراق خاصة فيما يتعلق بالحدود النجدية مع العراق مما جعل المندوب البريطاني كوكس يبذل جهود مضاعفة من أجل إقناع جميع الأطراف خاصة فيما يتعلق بتداخل أراضي القبائل(قبيلة زفير) بالقرب من الفرات، والملاحظ إن هذه الاتفاقية كانت لصالح السعودية على حساب الكويت وأن حضورها كان شكلي[1].

ج- المباحثات السعودية البريطانية 1927-1938م:

في هذه الفترة جمع بين الطرف السعودي والبريطاني مباحثات من أجل ترسيم الحدود بين نفوذهما خاصة فيما يتعلق بمنطقة البريمي لكن الطرف البريطاني كان يماطل ويتحجج بحجج لم يقتنع بها الطرف السعودي، والحقيقة إن بريطانيا ما كانت لتفرط في منطقة اكتشف فيها النفط حديثا[2].

ومما سبق ذكره نقف عند حقيقة تاريخية وهي أن ترسيم الحدود في الخليج العربي مرتبط بالكثير من الوثائق الرسمية المتعلقة بترسيم الحدود والتي استخدمت لإثبات حق أي دولة في ملكيتها الأراضي وإدعائها السيادة عليها، وفي الكثير من الأحيان لم تجد هذه الدول المتنازعة الكثير من وثائقها المحلية التي تشفي غليلها، ولذلك راحت تبحث عنها في ملفات أجنبية وعلى رئسها الوثائق البريطانية التي تعود ملكيتها لحكومة الهند أو لوزارة الخارجية أو البحرية والتي أحسنت تصنفيها في دار الوثائق في لندن[3].

---

[1]- جون.سي. ولينكسون: حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 183-184.

[2]- محسن محسن حسن الجابري، العلاقات السعودية البريطانية 1936-1945م، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، 1996،ص 24-25-26.

[3]- جمال زكريا قاسم: مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات البريطانية، مطبوعات جامعة الكويت، سلسلة رقم 08، 1972، ص5.

1-2- العوامل الجغرافية:

إذا كانت الحدود الهندسية والفلكية من الأمور التي يمكن تجسيدها على الخريطة ويصعب رسمها على أرض الواقع، لاسيما في منطقة الخليج التي يغلب على معظم مساحتها الطابع الصحراوي، إلا أنه يوجد معالم طبيعية يمكن الاستعانة بها كالوديان والجبال مثل الجبل الأخضر الواقع في عمان، بالإضافة إلى المسطحات المائية كالخليج عمان وخليج البصرة والبحر الأحمر ومضيق هرمز ومضيق ثيران وصنافير، كما ساهم الطابع الجزري في بعض مناطق ودول الخليج مثل البحرين وشيه جزيرة قطر والجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران والأمارات(أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى)[1].

[1]- يسرى الجوهري، جغرافيا دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص19-27.

2- العوامل السياسية و العسكرية:

2-1 العوامل السياسة:

تعد الأسباب السياسة لمشكلات الحدود واحدة من أهم وأعقد الأبعاد عند دراسة الحدود، فمن ناحية يلاحظ في كثير من الأحيان تكون الأسباب الجغرافية والفنية القانونية مجرد أسباب شكلية ظاهرية للمشكلة تتفاوت في درجة قوتها من حالة إلى أخرى ولكنها تكون بمثابة مبررات سطحية لخلاف سياسي أساسي أو ثانوي وجد صداه وانعكاسه في صورة مشكلة على الحدود بين الأطراف المعنية وبتالي يرتبط حل هذه المشكلة الحدودية أساسا بتسوية الخلاف السياسي، ومن هنا تبدو أهمية الأسباب السياسة وعلاقتها بمشكلات الحدود السياسة. ويتسم هذا البعد السياسي بالغموض والتعقيد حيت انه في الكثير من الأحيان يصعب أن لم يكن مستحيل إثبات العلاقة بين الدوافع السياسة ومشكلة الحدود المثارة إذ تثمل هده الدوافع في بعض الأحيان في مجرد علاقات شخصية أو خاصة بين حكام الدول الأطراف في المشكلة وهي الدوافع أو العلاقات التي نادرا ما يعتمد عليها في تبرير موقف هذا الطرف أو ذاك من أطراف مشكلة الحدود في ظل عدم تقبلها وضعف مصدقتيها أمام القوى الوطنية والشعبية. ويمكن الاستدلال على الدوافع والإبعاد السياسة واستنتاجها بطريق غير مباشر أو حينما تعلن على الملأ في بعض الأحيان عندما تكون كافية بذاتها كمبرر للنزاع أو حينما تعلن لمجرد أسباب وأغراض داخلية، فان ذلك لا يعني بحال وان الأسباب المعلنة والتي تتضمن الأسباب القانونية والفنية في غالب الأحيان لا تكون في كثير من الحالات هي الأسباب الحقيقة، فعلى الصعيد الداخلي فإن المشكلات والخلافات الحدودية باعتبارها خلافات خارجية كثيرا ما تمثل مخرجا ملائما للنظام السياسي المفتقر إلى الشرعية والوحدة الداخلية وذلك من خلال اصطناع هده الوحدة وخلقها في مواجهة العدو الخارجي، مثلما حدث في الحرب العراقية الإيرانية أو مشكلة الحدود القطرية-السعودية وكذلك السعودية-اليمنية برغم أحقية وقانونية وشرعية السيادة الإقليمية لهده الكيانات

التي قامت بمشاكل الحدود إلا أن الجانب الشخصي والداخلي كان الدافع الأساسي برغم أحقية الجانب القانوني[1].

نطرح نظرية في قضية الحدود العربية –العربية وهي أن المعطيات السياسة وطبيعة العلاقات بين الأنظمة الحاكمة كانت دائما أقوي تأثير من الحجج التاريخية والقانونية التي لم تحسم هذه الخلافات إلا في حالات قليلة وصبت خلافات الحدود في خانة الصراعات العربية– العربية الناشئة عن منافسات بين أنظمة حاكمة تختلف لأسباب فردية أو لأسباب أيديولوجية فطالما كان هناك انسجام وتآلف بين حاكمين متجاورين أقفل ملف الخلافات الحدودية، أما إذا كان هناك خلاف بين الحكام وهو الغالب في النظام العربي أو كان هناك الخلاف متعلق بالتوجهات العامة للحكم وتثار الخلافات الحدودية لأسباب داخلية تتعلق بالعلاقة بين كيانات الأطراف وتتفاوت الأسباب المؤدية إلى الخلاف، فقد تكون نابعة عن عدم توافق الحكومات في الدول المعنية سواء لاختلاف الأهداف والتحالفات أو لمجرد خلافات شخصية بين الحكام والحكومات، إضافة إلى سعى هذا الطرف أو ذاك إلى مساندة بعض الأطراف الداخلية للنظام. وفي كثير من هذه الحالات يكون الخلاف الحدودي مجرد انعكاس لسوء العلاقات بين الدول الأطراف أو غطاء لضغوط سياسة تهدف إلى تحقيق غايات أخرى، ولذا فانه مع زاول الأسباب المؤدية إلى الخلاف تتوارى أثاره ويعود إلى طبيعته السابقة وذلك مثلما حدث عندما كانت اليمن الجنوبية الشيوعية تدعم الحركات الثورية في عمان وكذلك ما حدت بين السعودية واليمن والسعودية وقطر[2].

تمثل الطموحات الشخصية للحاكم احد الأسباب الدافعة إلى تصعيد منازعات الحدود فعلى الرغم من انه يصعب إثبات أو إبراز الطموح الشخصي لحاكم الدولة، وهو السبب المعلن

[1]– احمد محمد ناصر الدهيمي: مشكلة الحدود بين قطر والبحرين:أسبابها وتطوراتها ونتائجها 1971–2001، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بيروت العربية، كلية الأدب، 2010 ، ص 27–28.

[2]– المرجع نفسه، ص 27–28.

لمطالب الدولة وادعاءاتها بالنسبة الإقليم الدول الأخرى فإن الأدلة الثابتة والقطعية تؤكد أن هذا السبب كان ولازال هو العنصر الفاعل وراء نشوب بعض النزاعات الحدودية، ولا يخلوا نزاع حدودي من أسانيد وحج تاريخية يقدمها هذا الطرف أو ذاك لدعم وجهة نظره بالنسبة لنزاع على تفاوت بينها حداثة وقدما، إلا أنه فيما يتصل بالعوامل ولادعاءات التاريخية يجب التميز بين نوعين من هده الادعاءات، يتماثلان في الطبيعية ويختلفان في المرجعية والسند، فالنوع الأول هو تلك الادعاءات والمطالبات المرتكزة على أسس وروابط سابقة على الحقبة الاستعمارية وبتالي فإنها تعارض كافة التغيرات التي ادخلها الاستعمار المسيحي البريطاني في شرق وجنوب الجزيرة العربية وكذلك في العراق والأردن وفي شمال الجزيرة العربية وتطالب بإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل هده الحقبة. وفي هذا فإنها تتمايز عن النوع الثاني من المطالب والادعاءات التاريخية المرتكزة إلى حقيقة ودافع الحال إبان الحقبة الاستعمارية وتطالب بالاعتداء بأي ظروف سابقة أو تعديلات داخلية بالأساس وذلك انطلاقا من حقيقة الرفض الدولي القانون والسياسي لهذه النوعية من الادعاءات التي يفتح باب الإشكالية فردية لاحقة على الواقع القائم خلال هذه الحقبة، وان الأسباب التاريخية إنما هي في جوهرها مبررات وأدوات تعبئة في الحدود المتعارضة مما انطلاقا من الادعاءات يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع السياسة والقانونية في المنطق[1] .

2-2 العوامل العسكرية:

إن توقيع اتفاقية مؤتمر العقير نقلت بمنطقة الخليج من سيطرة القبيلة على المناطق الجغرافية إلى ترسيم الحدود بين مشيخات الخليج، هذا الوضع الجديد فرض على كل مشيخة حماية حدودها من التحديات الخارجية وذلك من خلال إقامة مناطق عسكرية على حدود المشيخة لمنع الدول المجاورة من التوسع، كما فرض على هذه الدول السباق نحو التسلح من

[1]– أحمد محمد ناصر الدهيمي: مرجع نفسه، ص 78

أجل المحافظة على ترابها الوطني، وأدى السباق نحو التسلح إلى عقد تحالفات عسكرية إقليمية فيما بينها وأخرى دولية[1].

ويعد العامل العسكري الخيار الأكثر ضررا للدول المتنازعة حول قضية ترسيم حدودها، كما قد يأخذ أشكال مختلفة مثل اللجوء إلى استخدام القوة من طرف واحد أو من قبل الطرفين مثلما هو الحال في النزاع الكويتي العراقي والنزاع العراقي الإيراني، بالإضافة أنه يفتح الباب أمام القوى الكبرى لتدخل في المنطقة كما هو الحال في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الإيرانية العرقية[2].

3-1- العوامل الاجتماعية و الاقتصادية:

3-2 العوامل الاجتماعية:

ضمن المؤثرات الإستراتيجية الأخرى، يأتي العامل الديموغرافي، ذو المواصفات القبلية، ليؤدي دوره التاريخي الممتد بفعالية، فهناك قبائل متنازع عليها أو على ولائها، كما هو الحال بالنسبة إلى قبائل النعيم وبنى مرة والشوامس اليمنية بين قطر والإمارات السعودية، وقبائل الشحوح بين الإمارات وعمان، وكما استندت عائلة آل صباح و آل سعود في نزاعهم الحدودي إلى سياسة الاستقطاب القبلي، فاستقطب آل صباح قبائل اليمن القوية مثل المعجمان واستقطب آل سعود العوازم، ليضغط بهم كل طرف على الأخر، كذلك نجد اليوم الأمر نفسه بين البحرين وقطر في نزاعهما الحدودي الطويل[3].

---

[1]- علي محمد حسين: مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي الإطار القانوني والبعد السياسي ، مجلة دراسات دولية، العدد 56، بعداد، ص 175.

[2]- المرجع نفسه ص 176.

[3]- خلدون حسن النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة، ط1، بيروت، ص 15-27.

وأصبحت المملكة العربية السعودية أكبر دولة من حيت الاتساع الجغرافي في شبه الجزيرة العربية بمساحة تفوق 2 مليون كم^2 وزاد من قوتها اكتشاف النفط في منطقة الإحساء ومنطقة الكدان التابعة لقبائل العوامر والمنهايل القوية والمناطق المحيطة بها على الحدود المحيطة بها مما جعلها تتنازع الحدود مع جيرانها نزاعات على حدود رسمت قبل إعلان قيام المملكة العربية السعودية،وزاد من أهميتها تعقيدات مبدأ رسم الحدود في المنطقة الذي ظل مهملا لفترات طويلة لاعتبارات اجتماعية واقتصادية لاعتبار أن حدود المنطقة لم تكن تبنى على أساس المواطنة والأرض، بل على علاقة زعماء القبائل بحكام الدولة[1].

3-3 العوامل الاقتصادية:

بعد الحرب العالمية الثانية أصبح النفط مصدرا لا غنى عنه لتوفير الطاقة واستمرار تقدم مختلف الصناعات الحديثة، وزادت حدة الصراع العالمي للحصول على هده المادة الثمينة التي أصبحت تقرر مصير الشعوب وتقدمها، وبعد انتهاء الحرب أعلن عن إعادة بناء أوربا وزاد إنتاج النفط العالمي خلال الفترة 1950- 1968 إلى أربعة إضعاف، كما زاد الطلب على استيراده من قبل الدول السوق الأوربية، وكانت الظاهرة التي قلبت الموازين هي تحول الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى في العالم من حيت إنتاج النفط وتصديره قبل الحرب إلى دولة تفتقر إلى النفط، واتجهت الأنظار إلى الخليج العربي وزاد الطلب على نفطه باطراد لعدة عوامل منها تحول الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة التصدير إلى الرغبة في الاحتفاظ بما لديها من مخزون أطول وقت ممكن. والطفرة في نظام الإنتاج الصناعي وحلول النفط بالتدريج محل الفحم، بالإضافة إلى تسيير وسائل النقل، فاحتدم التنافس بين الشركات الكبرى وأوجد هدا

[1]- محمد حسن العيدروس :الحدود العربية العربية مرجع سابق 107-180

التنافس بالإضافة إلى زيادة الطلب على النفط فرصا أفضل للدول المنتجة كي تعدل شروط امتيازاتها، كما أن الوعي السياسي ازداد في هذه الأقطار بعد الحرب[1].

وكان من ابرز الأحداث التي أثرت في موقع النفط العربي ومكانته في الأسواق النفطية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدء التصدير من مناطق مهمة كان لها فيما بعد دور مهم في تلبية الطلب العالمي كالمملكة العربية السعودية والكويت وتسلل بعض الشركات المستقلة إلى الشرق الأوسط وتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في المملكة العربية السعودية ومن ثم تطبيقه في بلدان أخرى، وتأميم النفط الإيراني عام 1951م، وأزمة السويس عام 1956م، وقانون التحديد الإجباري للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية عام1959م[2].

وفي الوقت الذي بدأت فيه معظم البلدان في الجزيرة العربية تصدير نفطها بعد الحرب العالمية الثانية والاستفادة من الأوضاع الجديدة، كانت مشيخات ساحل عمان لا تزال تبحث عن النفط، وفي الوقت الذي كان فيه الحكام متطلعين إلى ظهور النفط كما حدث لجيرانهم، كان التنافس على أشده بين الشركات البريطانية والأمريكية، ونتج عن هذا التنافس مشكلات عدة أهمها خلافات الحدود بين دول الجزيرة العربية، وخلافات الحدود بين مشيخات ساحل عمان نفسها التي أثارتها شركات النفط لتحديد حدود الامتياز لكل مشيخة، مما اوجد مشكلة لم تكن موجودة في السابق وهي مشكلة الحدود ومع التعقد الشديد لمشكلة ترسيم الحدود في الوطن العربي التي تتضمن العديد من الأبعاد كالبعد الجيوستراتيجي والتاريخي واللغوي والقبلي والاقتصادي فانه يمكن القول أن القضية قد تحولت شيئا فشيئا في وقتنا الراهن إلى أن يكون بعدها الاقتصادي الأكثر بروزا عن ذي قبل، إذ يمكن في نهاية المطاف الخلوص إلى نتيجة أن هناك في كل نزاع حدود في المنطقة بعد واضح يتضمن صراعا على الموارد الاقتصادية،

[1]– محمد عاشور مهدى: العلاقات الخليجية الإفريقية وآفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 121.

[2]-سليم طه التكريتي: مرجع سابق، ص 93-94.

إذ أن عدم الاتفاق بين حدود الموارد والحدود السياسة يظل هو المشكلة الأكثر بروزا خاصة مند عقدين من الزمن. وقد تم ذلك وتصاعد مؤخرا لعدد من الأسباب يحكمها في بعضها ازدياد الندرة مثل المياه ويحكمها في بعضها الآخر ظروف ازدياد أهمية الموارد كالبترول وفي البعض الآخر فان التكنولوجيا الجديدة التي تساعد عمليا في حل الكثير من مشكلات الواقع، قد أضافت هي الأخرى–وهده المفارقة– أبعادا هامة للنزاعات الحدودية ونعنى هنا على وجه التحديد تطور تكنولوجيا الحفر العميق وبالذات تكنولوجيا البحث عن الموارد في البحار والأرصفة القارية ولا سيما تطور منصات الحفر العائمة في مجال البترول؛ هكذا إذن تسيطر الهيدرولوجيا والهيدروكربونات على نزاعات الحدود العربية والإقليمية إلى حد بعيد مع عدم الإغفال بالطبع أن هناك أبعادا أخرى هامة تحيط بهده النزاعات[1].

تعتبر الموارد الاقتصادية واحدة من أهم العوامل والاعتبارات التي تثور بسببها مشكلات الحدود في العالم بصفة عامة والجزيرة العربية بصفة خاصة، فإن الموارد الاقتصادية وخاصة النفط يمثل حافزا للمشاكل ودافعا لبروز المنازعات الحدودية إلى الساحة، إضافة إلى ما يصاحبها من أنشطة اقتصادية عبر الحدود ويمثل النفط والغاز الطبيعي احد أهم الجوانب التي يثور حولها الخلاف خاصة إذا امتدت هذه الموارد عبر حدود أكثر من دولة مثل حقل الرميلة بين العراق والكويت، ويزداد الأمر تعقيدا في حالة افتقار المنطقة الحدودية إلى التعين أو التخطيط الدقيق حيت تعمد كل دولة من دول الجوار إلى ادعاء السيادة عن المنطقة الموجودة بها النفط أو المتوقع وجودها ورفض أي ادعاءات مخالفة كما هي بين قطر والبحرين[2].

صارت قضية الخط الأزرق حية نتيجة تطور المصالح النفطية في شبه الجزيرة العربية بعد اكتشاف النفط في البحرين بنهاية ماي سنة 1932م، بعد ما ساد الاعتقاد من قبل شركات النفط الكبرى في المنطقة مثل الشركة البريطانية لنفط فارس بعدم وجود نفط بالجانب الغربي

[1]– محمد عاشور مهدى : المرجع السابق، ص 123.

[2]– مجدي صبحي: الحدود والموارد الاقتصادية، المرجع السابق، ص 189.

من الخليج العربي والوحيد الذي كان على اعتقاد بوجود النفط هو الميجور فرانك هولمز، وقد حاول الحصول على امتياز البحت عن النفط من ابن سعود عام 1922م، وفي ادني الخليج العربي حصلت شركة نفط فارس على بعض الحقوق في المنطقة وقامت بإجراء بعض الاختبارات البيولوجية الرئيسة ولم تستطع الشركة الحصول على امتيازات في عمان وخاصة في منطقة الطاهرة وذلك بسبب معارضة القبائل وإمامة عمان والذين كانوا في حالة غضب بسبب وصول أول جماعات ابن سعود من جامعي الضرائب في منطقة البريمي وحالة التعبئة التي قام بها الإمام لطرد رجال ابن سعود بالقوة، ثم اختفت تلك الامتيازات للبحت عن النفط، وفي البحرين حصل هولمز على مساعدة هامة عندما كان يقوم بتطوير الثروات المائية للبلاد وأثناء عملية المسح اقنع شيخ البحرين بأن يرفع ترخيص البحث إلى امتياز كامل[1].

[1]– بشار فتحي جاسم العكيدي: صراع النفوذ البريطاني–الأمريكي في العراق 1939–1958 دراسة سياسية تاريخية، دار غيداء، ط1، عمان، 2011، ص 116.

الفصل الثاني

ترسيم الحــدود بمنطقة الخليج العربي بعد الحــرب العالميــة الثانيــة

أولا: الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية

ثانيا: حدود مشيخات الساحل

ثالثا: حدود دول منطقة الخليج العربي مع دول الجوار

أولا: الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية مع جيرانها

1- حدود السعودية مع عمان:

ان دراسة قضايا الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان يجب أن تمر عبر مثلث (السعودية والامارات عمان) حيث أن االنزاع بين الدول الثلاث كان حول واحة البريمي (ينظر الملحق رقم 03 ص85)، تمثل هذه الواحة بؤر الخلاف حول أهمية تحديد الحدود السياسة. كما أن جوهر النزاع حول البريمي يتمثل في أن دولة الامارات طالبت بستة قرى من قرى الواحة وأن سلطنة عمان طالبت بالقرى الثالثة الباقية، بينما أكدت المملكة العربية السعودية أن جميع قرى البريمي تابعة لها، وتستند في ذلك إلى أن هذه الواحة خضعت لنفوذ الدولة السعودية الأولى والدولة السعودية الثانية والدولة السعودية الحديثة وبقى سكانها يدفعون بشكل طوعى الزكاة الشرعية لآل سعود بصورة مستمرة ويرجعون إلى نجد في كل أمورهم وقضايهم[1].

ولكن سلطان مسقط(عمان) وحاكم مشيخات ابوطبي(دولة الامارات المتحدة) ادعى بموجب ايعاز من بريطانيا في ذلك الوقت مليكتهما لواحة البريمى وتبعيتها لبلادهما، وقد رفضت السعودية هذا الادعاء وظلت الواحة موضع نزاع وصراع بين البلدان الثلاثة حتى عام1945م عندما اتفقت الحكومة السعودية والحكومة البريطانية على التفاوض السلمى من أجل ايجاد حل مناسب لمشكلة واحة البريمى، غير أن الحكومة البريطانية نكثت الاتفاق وأخلت بمضمونه وقامت في أكتوبر(تشرين أول) 1955م، وهذا بعدما قامت السعودية بالتنقيب على البترول في أراضي الواحة ايبتداء من 1949م باحتلال الواحة وفرض الأمر الواقع عليها[2].

[1]- أمين سعاتي: الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، ط1، المركز االسعودي للدراسات الاستراتيجية، 1991، ص69.

[2]- محمد رضوان: المرجع السابق، ص 113.

وفي عام 1391هـ/ اكتوبر 1971م على عهد الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة المملكة العربية السعودية لتوطيد العلاقات بين البلدين واصدر بيان مشترك عقب الزيارة يتضمن اعترافات المملكة العربية السعودية بالقرى الثلاثة للواحة البريمى التى ضمت إلى سلطنة عمان، وهدا وقد نص البيان: " بعد ان استعرض جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز مع اخيه السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور سلطان عمان الاوضاع الراهنة في العالم العربي وخاصة في منطقة الجزيرة العربية وأكد ضرورة التمسك بالعقيدة الاسلامية لمجابهة التيارات التى تعصف في أجواء المنطقة كما أكد ضرورة الحفاظ على الثرات العربي الخالد وهما يريان في تعاونهما البناء المخلص مع جميع الدول العربية فى المنطقة ما يحقق الأمن والاستقرار لهدا الجزء الحساس من العالم، ولكن هذا الاعتراف لم يتضمن الاتفاق إلى قرار نهائي حول الحدود ولكنه كان بالتأكيد خطوة موفقة على طريق التوصل إلى اتفاق نهائي، حيث أتبعها البلدان بسلسلة من المباحثات إنتهت بإعتراف السعودية أن الواحات الثلاثة تابعة لعمان وكان هذا في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، ولاشك ان ترسيم الحدود بين البلدين جاء بعد جهود ديبلوماسية صادقة قام بها البلدان[1].

2- الحدود السياسية بين السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة:

برغم ان التاريخ الحديث يشير إلى أن دولة الامارات العربية المتحدة تتكون من سبع دويلات هي: أبوطبى، دبى، الشارقة، رأس الخيمة، أم القوين، العجمان، الفجيرة إلا أن تاريخ الساحل العربى للخليج يشير أن جميع الامارات كانت حتى العصر العباسى تشكل اقليما واحدا. ولكن تطورات الاوضاع بعد ذلك آلت الى تقسيمات افرزت قيام عدد من المشيخات، ومنذ أواخر القرن السابع عشرالميلادى كانت تسيطر على الساحل العربى من الخليج اسرتان

[1]- عبد الله ابن محمد الطائي: تاريخ عمان السياسي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، ص 143.

عربيتان هما اسرة القواسم التى كانت تحكم امارات الساحل المتصالح "الامارات العربية المتحدة" واسرة العتوب التى كانت تحكم البحرين (آل خليفة) وقطر (آل ثانى)، والكويت(آل صباح[1]).

وفى بداية القرن العشرين اطلق الكبتن الانجليزي "بروبد" الوكيل السياسى البريطانى في البحرين اسم امارات الساحل المتصالح على شريط الامارات المذكورة السبع وبعدما دخل الانجليز الخليج وبدأوا سياسة منظمة فيه منذ عشرينات القرن الماضى حتى دب التفكك فى الساحل وتفتتت الاسرة وانقسمت إلى وحدات سبع على النحو الذى سبق ذكره. وتعد مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية من ناحية وبين الامارات العربية المتحدة اطول فترة فى تاريخ تحديد الحدود فى منطقة الخليج، ويَكمن الخلاف أساسا فى أن أبو طبى تدعى السيادة على ست قرى، وتطالب مسقط بالثلاثة الاخرى، بينما ترى السعودية أن الواحة كلها ملك لها، وكانت بريطانيا تقف فى مواجهة السعودية باعتبارها حامية لمصالح أبوطبى وعلى اساس تفويض من سلطان عمان لها، ومن ناحية أخرى يشتمل النزاع أيضا على تحديد الحدود الشرقية للسعودية الفاصلة بينها وبين قرى أبوطبى، وترى الحكومة البريطانية أن الاتفاق العثماني الانجليزى لعام 1913 الذي وضع مايعرف بالخط الازرق، بينما كانت السعودية ترفض الخط الازرق وتتمسك بأن يتم تخطيط حدودها الشرقية وفقا للاوضاع عامة 1949، وتستند مطالبة السعودية فى احقيتها بواحة البريمى على ان الواحة كانت جزأء من املاك السعوية الاولى فى أواخر القرن الثامن عشر واستمرت حتى سنة 1873م[2].

أما مطالبة أبو طبى بالبريمى، فلم تلقى أية إعتراض على الحكم السعودى بل جاءت متأخرة وبايعاز من بريطانيا التى صممت سنياريو المطالبة بالبريمى وتولت عنهما المفاوضات مع حكومة الملك عبد العزيز آل سعود سنة 1951م وحينما فوجئت السعودية بهده المطالبة

[1]– محمد جمال الحميد: دراسة مشكلة الحدود بين إمارة الساحل وجيرنها، رسالة مكملة لنيل درجة المجاستير في تخصص التاريخ المعاصر والحديث، جامعة النيلين، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2017، ص 121.

[2]– محسن محسن حسن الجابري: العلاقات السعودية البريطانية 1936–1995، رسالة مكملة لنيل درجة الدكتوراه تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، كلية الدراسات الإسلامية، 1996، ص 18.

لكل القرى التى لم يطرحها المفاوض البريطانى من قبل لم يجد السعوديون بدا فى الاجتماع الذى عقد فى 26 أكتوبر 1951م بمدينة جدة من أجل الموافقة على بقاء الاوضاع فى الواحة كما هى عليه دون أى تغير وينص اتفاق جدة على مايلى:

1- أن يحتفظ الجانبان بمواقعهما الراهنة فى البريمى بشرط ألا ترسل إليهما تعزيزات على ان يسمح فقط بعمليات تغير أفراد القوات وتزويدهم بالمؤن.

2- أن يمتنع كل جانب من القيام بحركات تهديدية وأن تتوقف دوريات طائرات سلاح الطيران البريطانى على البريمى.

3- أن تعود الحالة فى الواحة إلى طبيعتها وألا تفرض أى قيود على الحركة العادية للتجارة وأن لاتطبق قوانين جوزات السفر لمشيخات الصلح بطريقة تقيد من هذه التحركات، وأن يتمتع الطرفان من القيام بأى اجراءات تؤثر على أى قرارات قد تتخد بشأن موضوع الحدود الإقليمية للسيادة فى المنطقة.

4- الامتناع عن فرض قيود على أهل المنطقة أو على زيارة الأطراف المعنية إلى الواحة والامتناع عن تحريضهم على ذلك[1].

وعقب إعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة فى عام1391هـ/ 2 ديسمبر 1971م اعترفت المملكة العربية السعودية بها مع بعض التحفظات المتعلقة بتسوية الحدود، ثم جاء الغاء بريطانيا للمعاهدات القديمة التى فرضتها على مشيخات الخليج دون أى تدخل أجنبى وهذا الوضع شجع الاطراف المعنية على اتخاد خطوة ايجابية تجاه حل المشكلة المزمنة، ففى شعبان 1394هـ/ اغسطس 1974م قام سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بزيارة المملكة وإلتقى فى جدة مع الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله ووقع على اتفاقية الحدود بين المملكة العربية السعودية والامارت العربية المتحدة، وقد تضمنت هذه الاتفاقية تنازل المملكة العربية

[1]- امين ساعتي: المرجع السابق، ص 53.

السعودية على القرى الثلاثة لجانب الامارتي مقابل تنازل الامارات على جزء من أرض غرب دبي وجنوب شرق قطر وهو المعروف بسبخة مطى، كما تضمن الاتفاق انشاء ممر بري بينها وبين ابوظبي، وبتالي طوى هذا الملف الذي أرق البلدين (ينظر الملحق رقم 04 ص86)[1].

3- الحدود بين السعودية والبحرين:

إن الحديث عن الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية ودولة البحرين يضطرنا إلى الرجوع إلى مؤتمر لندن الذى عقد فى عام 1951م والذى سبق أن اشرنا إليه عند دراسة مشاكل الحدود بين السعودية من جهة والامارات وعمان من جهة أخرى والسبب هو أن هذا المؤتمر كان قد بحث في مشكلة ترسيم الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية مع كافة دول الخليج الخمس وهى الامارات وعمان والبحرين وقطروالكويت، وكان الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير الخارجية آندك يرأس وفد المملكة بينما كانت بريطانيا تمثل كافة دول الخليج الخمس، أى أن بريطانيا التى كانت تمثل دول الخليج كانت تبحث عن ممرات وقنوات تدعم مواقفها ونفوذها فى المنطقة وكان هذا من الأسباب المهمة التى لم تمكن الدول الخليجية من التوصل إلى حلول مناسبة للحدود فى تلك الفترة. ولكن عموما فان مشكلة الحدود بين السعودية والبحرين لم تستغرق وقتا طويلا ولم يكن لها تأتير سلبي على العلاقات بين المملكة والبحرين، فالسعودية والبحرين ليس بينهما حدود برية ولا تربطها سوى مياه الخليج العربى ولقد جاء استغلال البترول فى الخليج بعد فترة من استغلال البترول فى المناطق البرية، وهى فترة طرحت من خلالها دوليا فكرة تحديد المياه الاقليمية للدول، ففى عام1945م أعلنت المملكة العربية السعودية أن مياهها الاقليمية تمتد إلى

[1]- محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص 129.

اثنى عشر ميلا من سواحلها على البحر الاحمر والخليج العربى (ينظر الملحق رقم 04 ص 86)[1].

وكان النزاع حول الحدود البحرية السعودية البحرينية أول نزاع من نوعه فى الخليج كما أنه أول نزاع تتم تسويته بطريقة سريعة وموفقة، ويتلخص النزاع أن المنطقة البحرية الفاصلة بين السعودية والبحرين بعرض 15 ميلا تقع بها منطقة ضخلة تسمى "فاشت أبو سعفة" كما تقع بها جزيرتان هما "لبينة الكبيرة" و"لبينة الصغيرة"، وهذه الجزر الثلاث كانت السعودية والبحرين تتنازعان ملكيتها. وبدأ النزاع حين منحت حكومة البحرين عام1941م امتياز لشركة نفط البحرين المحدودة لتقوم بالكشف والاستغلال فى أبو سعفة، ولكن السعودية اعترضت بشدة على منح هذا الامتياز فتوقف العمل فى المنطقة الذى كانت الشركة قد بدأته مند الحرب العالمية الثانية انتظارا لتسوية مسألة السيادة عليها، واتجه الجانبان إلى مائدة المفاوضات وعقدت أول جولة كبيرة منها فى مؤتمر لندن واقترح فيها الوفد البريطانى الذى مثل البحرين أن تحصل البحرين على جزيرتى لبينة وعلى أن تحصل السعودية على أبو سعفة، ورفض السعوديون الاقتراح ورغبوا فى ضم أبو سعفة ولبينة الكبيرة على أن يترك للبحرين لبينة الصغيرة، وهكدا تعثرت الجولة الأولى من المفاوضات[2].

وبعد ذلك بعدة سنوات عرض حاكم البحرين التنازل عن لبينة الكبيرة للسعودية بشرط أن لا يكون لها مياه اقليمية، أما بالنسبة لفشت ابو سعفة فقد اقترح تقسيمها إلى قسمين القسم الغربى يؤول للسعودية وتحصل البحرين على القسم الشرقى المواجه لساحلها الغربى ولم يتفق الطرفان حول هذا الاقتراح حيث وافق السعوديون على مبدأ تقسيم فاشت أبو سعفة لكن اتفقوا مرة أخرى فى الدمام على فكرة توزيع البترول المستخرج من أبو سعفة مناصفة دون حاجة إلى

[1]– محمد احمد عبد الله، بشير زين العابد ين: تاريخ الحديت 1500–20002، مركز الدراسات االتاريخية، ط1، ص 168.

[2]– سالم مشكور: نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروات، 1993، ص149.

تقسيم الحقل نفسه من الوجهة الجغرافية، وهكذا تنازل البحرين عن مطلبها الخاص بالسيادة على فاشت أبو سعفة مقابل التزام السعودية بمنح البحرين نصف العائد الصافى من البترول الذى تستخرجه السعودية من الحقل الذى يقع فى نطاق اختصاصها المطلق[1].

واثناء الزيارة التى قام بها حاكم البحرين إلى الملك فيصل فى الرياض يوم 2 شعبان عام 1377هـ/ 1971م جرت محادثات لتحديد الحدود بين البلدين وتم الاتفاق على عقد اتفاقية بهذا الشأن وقد وقعت بتاريخ نفسه وجاء الاتفاقية ما يلي:

المادة الأولى: وهي عبارة عن امتددات لكل من المملكة العربية السعودية والبحرين قاموا بتوقيعها على الخريطة.

المادة الثانية: ترفق هذه الاتفاقية خريطة من صورتين موضح عليها المواقع والنفط للمجموعة البنود التى حددت فى المادة الاولى على أن تعد خريطة نهائية بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثالثة أدناه وتكون تلك الخريطة النهائية بعد موافقة ممثلى الحكومتين المفوضين والتوقيع عليها من جانب الطرفين جزء لا يتجزء من هذه الاتفاقية.

المادةالثالثة: يختار الفريقان هيئة فنية لعمل القياسات اللازمة لتثبيت الحدود حسب ما جاء فى هذه الاتفاقية أن تباشر هده الهيئة عملها بعد شهرين على الأكتر من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية.

المادة الرابعة: بعد أن تفرغ اللجنة ويوافق الطرفان على الخريطة النهائية التى تكون قد أعدتها هيئة من مندوبين فنين من قبل كل من الطرفين بوضع العلامات وتعين الحدود طبقا للبيانات التفصلية الموضحة فى الخريطة النهائية.

المادة الخامسة: تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها من قبل الفريقين.

[1]– امين ساعاتي: المرجع السابق، ص 82.

ومن خلال هذه المواد المنصوص عليها ضمت منطقة أبو سعفة للمملكة العربية السعودية ويتم استغلال موارد البترول فى هذه المنطقة بالطريقة التى تختارها السعودية بشرط أن يمنح لحكومة البحرين نصف الدخل الصافى وهكذا انتهت مشكلة الحدود بين السعودية والبحرين[1].

4- الحدود السعودية القطرية:

لقد اتسمت العلاقات السعودية القطرية بالهدوء خاصة فيما يتعلق بالحدود، وهي المعضلة التي خلفتها بريطانيا، وتعود جدور ترسيم الحدود السعودية القطرية إلى الاتفاقية الانجلو عثمانية 1913م التي وضعت الحدود بين البلدين، ولحاجة السعودية لحليف بين مشايخ المنطقة سعت إلى بناء علاقات ودية بين مشيخات قطر لتفرغ لمسألة البريمي من جهة وكسب تأيد بريطانيا من جهة أخرى[2].

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أثرت مشكلة ترسيم الحدود بين السعودية وقطر في مؤتمر لندن عام 1951م، والذي إنعقد من أجل مناقشة مشكلة البريمي، حينها إستغل الأمير فيصل ابن عبد العزيز الفرصة لضغط على الطرف البريطاني وطالب بتسوية حدوده الشرقية مع قطر، ليأتي مؤتمر الدمام عام 1952م في مدينة الدمام في المملكة العربية السعودية وقد انعقد هذا الأخير بغرض تسوية المشاكل الحدودية بين السعودية وعمان وقطر، والملاحظ أنه في هذه المرة نجد أن حاكم قطر عبد الله آل ثاني هو الذي مثل إمارته بنفسه وكانت مطالب قطر في هذا المؤتمر كما يلي:

أن ترسم الحدود القطرية وفق خط يبدأ عند غار البريد على دوحة سلوى ثم يتوجه شرقا عبر ثلاثة قرى وهي(حزم سودة، نايل، قلعة المناصير) ثم تتجه إلى الساحل الغربي عند خور العديد، وقد طالبت قطر بأن تحتفظ بالرقعة التي يبلغ عمقها 25 ميلا والتي تقع عند قاعدة شبه

[1]- محمد أحمد عبد الله: بشير زين العابدين، المرجع السابق، ص168.

[2]- امين سعيد: تايخ الدولة السعودية عهد مسعود بن عبد العزيز، دار الكاتب العربي، ط1، بيروت، ص 293.

الجزيرة وهي المنطقة التي طالبت بها السعودية التنازل عنها من قبل (ينظر الملحق رقم 04 ص86)[1].

وبعدما إنقطعت العلاقات بين السعودية وبريطانيا عقب العدوان الثلاثي على مصر عادت لتواصل عام 1965م، وهذا بعقد إتفاق توصل فيه الطرفان إلى أن تمتد فيه الحدود بين البلدين من رأس خور العديد، سودة و نايل ومنها تمتد إلى الاتجاه الغربي لتنتهي عند رأس خليج سلوى وبذلك انتهى الخلاف الحدودي بين الطرفين[2].

5- الحدود السعودية الكويتية:

يعود ترسيم الحدود السعودية الكويتية إلى مؤتمر العقير 1922م، لكن الكويتيون اعتبروه مجحف في حقهم فبذلوا جهود مضنية من أجل إعادة النظر في ترسيم الحدود بين البلدين، ولذلك بذلت جهود ديبلوماسية بين البلدين، حتى وقعت اتفاقية 8 مارس 1964م التي نصت على تقسيم المنطقة المحايدة إلى قسمين متساوين، كما وقعت إتفاقية أخرى 7 جوان 1965م حول هذه المنطقة فقضت إلى تقسيمها إلى شطرين وألحق كل منهما إلى أحد الدولتين، كذلك تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما بحيث يمارس كل طرف حقه الإداري والتشريعي في الجزء الخاص به وضرورة إشتشارة الطرف الآخر عند إبرام إتفاقية تخص استغلال ثروات في المنطقة المحايدة، والملاحظ أن هذه الإتفاقية لم تشمل بعض الجزر المتواجدة في المنطقة مثل جزيرة (أم الماريديم، كاروا)، والتي تطالب الكويت بضمهما (ينظر الملحق رقم 04 ص86)[3].

[1]- امين سعيد: الخليج العربي في تاريخيه السياسي ونهضته الحديثة ، دار الكاتب العربي، ص 129

[2]- سالم مشكور: المرجع السابق، ص 117-118.

[3]- محمد رضوان: المرجع السابق، ص ص 146-147.

ثانيا: حدود مشيخات الساحل

1- الحدود القطرية البحرينة:

يعود الخلاف البحريني القطري إلى زعم السيادة على جزر حوار واستمرت ما يقارب من اثنان وستين عاما بسب القرار البريطانى الذى نص بتبعية جزر حوار للبحرين عام 1939م رغم أنها تقع على بعد ميل واحد من الساحل القطري في حين أنها تبعد 25 ميلا عن الساحل البحريني، والقرار الآخر حول الزبارة وهي جزء من البر القطري، ويعود أصل هذا النزاع إلى أواخر القرن الثامن عشر ويرتبط بهدين النزاعين نزاع على الحدود البحرية إثر صدور القرار البريطاني عام1947م الذي رسم الحدود البحرية بين البلدين، وقد استندت قطر على الوثائق البريطانية والمعاهدة الموقعة عام 1868م وأنه لم يرد فيها أن الحكومة البريطانية قد اعتبرت شبه جزيرة قطر تابعة للبحرين بل هي كيان سياسي منفصل، حتى الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا والبحرين في فبراير عام1820م لم تتضمن نصا يعنى أن قطر تابعة للبحرين وأن كلمة توابع البحرين الواردة بالنص لم تذكر قطر صراحة وإنما هناك عدة جزر صغيرة مجاورة لمقر اقامة شيخ البحرين، كذلك استندت قطر إلى توضيح الأحدات والاتفاقية المبرمة عام1913 و1914م والرسائل المتبادلة عام 1937م بين المقيم السياسي البريطاني ووزير الدولة لشؤن الهند، كلها تشير بشكل واضح انه ليس ولم يكن للبحرين سيادة على الزبارة، واتخدت المحكمة قرارها حول سيادة قطر على الزيارة بالاجماع[1].

فى عام 1947م أصدرت بريطانيا قرارا ثانيا بضم فشت الدبيل وقطعة جرادة إلى البحرين، وفى عام1965م طلبت قطر حل الخلاف حول الجزر وديا، واستمرت المطالبة إلى ما بعد الاستقلال البلدين عن بريطانيا حتى عام1971م، وتقدمت قطر باقتراحات وعروض لإبرام اتفاقيات تعاون الإقتصادية بينها وبين البحرين، ومن هذه العروض انشاء جزيرة في المياه

[1]- احمد محمد ناصر الدهيمي:مشكلة الحدود بين قطر والبحرين أسبابها وتطورتها ونتائجها 1971-2001،رسلة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة بيروت العربية،كلية الآداب،قسم التاريخ،2010م.،ص 78

الاقلمية للبحرين بدلا من حوار، وكانت البحرين ترفض كل هذه العروض حيث ظلت القضية تتفاعل في تاريخ العلاقات بين البلدين بين مد وجزر حتى حصولهما على الاستقلال 1971م حيت بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الودية سمحت للطرفان بالبحت عن وسيلة لحل الخلاف الحدودي بطرق ودية، وبالفعل عرضت قطر على البحرين أن تبرم معاهدة اتفاقية تعاون اقتصادي في مجال التنقيب عن البترول داخل المناطق المتنازع عليها مع احتفاظ كل من البلدين بموقفه بالنسبة لحق السيادة إلى حين الاتفاق على تسوية ترضى الطرفين مبنية على أسس القانون الدولي[1].

ومما سبق نشير إلى أنه لم ترسم الحدود البحرنية القطرية في الفترة الممتدة من 1945-1980.

2- الحدودالإماراتية العمانية:

يدور الخلاف الحدودي بين عمان والامارات العربية المتحدة على منطقة(مسكت) في امارة رأس الخيمة، التى تطالب بها عمان وهي تبعد نحو17 كم عن الأراضي العمانية، كما تطالب بمنطقة أخرى في رأس الخيمة تقع شمالي قشم على سساحل الخليج، وفي عام1977م رسمت عمان مطالبها من رأس الخيمة بشريط ساحلي طوله16 كلم كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم، وتطهر مشكلات الحدود بين إمارات الساحل وبين عمان في المناطق التالية:

1- منطقة رؤس الجبال.

2- وادي مدحة.

3- حدود السلطنة مع إمارة الشارقة.

4- حدود السلطنة مع إمارتي دبى وعجمان.

[1]- فتحي العفيفي: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ط1، مصر، ص 56.

5- حدود السلطنة مع إمارة أبوظبى[1].

استغرق ابراز كيان منفصل لمشيخات الساحل العماني عن سلطنة عمان وقتا طويلا ثم من خلاله رسم خط حدود بينهما وتسوية العديد من الخلافات حول هذا الخط، وقد دارت هذه الخلافات حول اربعة مناطق، وكان معنى تسوية الخلافات المذكورة استقرار الحدود بين الجانبين، اعتراف العمانين بوجود كيان سياسي مستقل إلى جوارهم، كما دار الخلاف أيضا بين عمان والمشيخات في منطق (وادى مدحة) وهو عبارة عن منحدر صغير من المياه بين جبال الحجر ويتجه إلى الشمال الشرقي في اتجاه خليج خورفكان، أما الحدود بين إمارة أبو طبى وسلطنة عمان، وهي تبدأ من شمال وادي سيجي الواقع جنوب سهل المدام وغرب سهل سمين ويسير الخط نحو الجنوب ويكون نصف دائرة حول قرية البريمى في سلطنة عمان، ثم يتجه الخط إلى الجنوب حيث ينتهي عند آبارأم الزمول وتمثل الحدود بين سلطنة عمان وإمارة أبوطبى الجزء الأكبر من الحدود الشرقية لدولة الامارات مع سلطنة عمان ويبلغ طولها 300 كم وأهم ملامحها منطقة البريمى التى تقطنها قبيلة النعيم والبوشامسي في السلطنة ومنطقة العين التى تسكنها قبيلة الظواهر وبنى ياس في إمارة أبوظبي[2].

وفي الخمسينات من القرن العشرين وبعد التحكيم على واحة البريمي عام 1955م نشطت شركات البترول في كل من سلطنة عمان وإمارة على نطاق واسع مما جعل الحاجة ماسة لرسم الحدود، ويعتبر خط الحدود بين إمارة أبوظبى وسلطنة عمان خطا دوليا لأنه على أساس اتفاق رسمي بين البلدين، ويبدأ هذا الخط شمال البريمى غربي جبل حفيت ثم يسير جنوبا ويفصل ديرة بن كعب عن ديرة قبيلة بنى قتب وقبيلة الطواهر، ويربط الخط بين بئري "جينار" بحيت تكون البئر الشرقية ملكا لبنى كعب و البئر الغربية ملكا للطواهر، وفي منطقة البريمي يسير الخط فاصلا بين ديرة الطواهر في إمارة أبوظبى وديرة نعيم والبوشامسي في سلطنة عمان وأما

[1]- محمد جمال الحميد: المرجع السابق، ص 121.

[2]- المرجع نفسه، ص 121-122.

جنوب منطقة البريمى فإن الخط يفصل بين ديرة قبيلة العوامر وديرة قبيلة البوشامسي كما يفصل بين منطقة الدروع وديرة قبيلة العوامر، وكان رسم هذا الخط على هدا النحو بمثابة الاعتراف النهائي من سلاطين عمان بالوجود السياسي لإمارات الساحل وحلا للنزاعات التى سادت حول الحدود بين الجانبين، وفي سنة 1974م وإثر الزيارة التي قام بها الشيخ زايد إلى سلطنة عمان تم الإتفاق بين البلدين على ترسيم الحدود بينهما، حيث اعترفت سلطنة عمان بالسياة الامارتية على ست قرى من قرى البريمي في حين اعترفت الامارات بالسيادة العمانية على ثلاثة الاخرى[1] .

3- الحدود الكويتية العراقية:

كانت العلاقات العراقية-الكويتية قد شهدت أفضل عهودها أيام حكم الرئيس عبد السلام عارف 1963-1966م التى ساد فيها الهدوء والاستقرار، وجاء التوتر الثاني في العلاقة بين الطرفين في عام 1972 بعد استلام البعثين السلطة فى يوليو 1968 بانقلاب أبعد الجناح القومي الذي كان يقوده رئيس الوزراء عبد الرازق النايف ووزير الدفاع عبد الرحمان الداود، إذ بدأ العراق مرة أخرى يحي مطالبه الاقليمية في جزيرتي وربة وبوبيان الواقعتين مقابل مدخل خور الزبير بالقرب من الحدود العراقية في الشمال، وكانت الازمة الثانية في العلاقات العراقية-الكويتية مجرد نزاع حدودي بحت بينما كان النزاع في الستينيات يأخذ شكل المطالبة بضم الكويت من قبل عبد الكريم قاسم إلى العراق باعتبارها جزء منه وكانت الخلافات بين الطرفين تتناول القضايا الحدودية التالية:

1- النزاع حول الحدود العراقية -الكويتية بامتداد وادي الباطن كخط فاصل دون ذكر عائديته لاي من الطرفين.

[1] - محمد رضوان: المرجع السابق، ص 157.

2- بعد خط الحدود عن مدينة صفوان حييث تنص بعض الوثائق واالمذكرات على وقوع الخط على مسافة ميل واحد وبعضها ينص على ووقوعه جنوب صفوان مباشرة وبعضها يقول يقع على بعد ميل واحد من آخر نخلة جنوب صفوان.

3- الخلاف حول خط الحدود الكائن بين صفوان وخور الزبير على البحر وكان العراق قد احتل مخفر "الصامتة" مما فجر الازمة ويعتبر هذا الجزء من الحدود جزءا مهما لوقوعه قرب ميناء أم قصر.

4- النزاع حول المياه الاقليمية ومطالبة العراق بحق استخدام جزيرتي وربة ووبوبيان كما احتج العراق على تخطيط حدودد الجرف القاري بين الكويت وايران وعدم تخطيط جرفه القاري مع الكويت.

وجرت عدة محاولات من أجل النزاع الحدودي بين الطرفين بعد انسحاب العراق من "الصامة" انتهت باعلان ممثلي الجانبين عن التوصل إلى اتفاق شامل في تموز/ يوليو 1977م بشأن المناطق المنتازع عليها إلا أنه لم يعلن عن تفاصيل هدا الاتفاق وبقى سرا[1].

[1]- جون.س. ولينكسون: المرجع السابق، ص 304-305.

ثالثا: حدود دول منطقة الخليج العربي مع دول الجوار

1- حدود منطقة دول الخليج مع الدول العربية:

1-1 مع مصر:

يدور نزاع صامت بين مصر والسعودية حول السيادة على جزيرتي تيران وصنافير الاستراتيجيتين في خليج العقبة وقد تقدمت الرياض في عام 1981م بطلب رسمي إلى القاهرة لإستعادة الجزيرتين اللتين كان السعوديون قد سمحوا لمصر بالسيطرة عليهما في عام 1950م، أى بعد عام على احتلال اسرئيل مدينة أم الرشراش الفليسطسنة في شمال العقبة حيت ثم تشيد ميناء إيلات. تقع جزيرة تيران وسط مدخل خليج العقبة حيت تمثل الجانب الشرقي لمضيق تيران، ويصل ارتفاع سطحها إلى 1715 قدم حيث تقع قمة مرتفعة في جنوبها، أما بقية سطحها فهو رملي تتناثر عليه التلال منها تلتان رئيسان في الجانب الغربي من الجزيرة التى يشكل جزئها الشمالي شبه جزيرة تتصل بها. ويتميز الجانب الجنوبي الغربي بتضارسه وشدة انحداره، وتعد هذه الجزيرة على الرغم من جفافها وتضريسها ذات أهمية حيوية بالنسبة لمدخل خليج العقبة في الجنوب، كما أن قربها من الساحل أضفى عليها أهمية عسكرية، وتقع جزيرة صنافر على بعد ميل ونصف الميل شرقي جزيرة تيران، وتقع مضايق تيران عند مدخل خليج العقبة وتقسمها جزر تيران وصنافير إلى ثلاثة ممرات فعليه من بينها ممر واحد صالح للملاحة هو الواصل بين جزيرة تيران وسيناء ويبلغ عرضه 3.8 أميال، أما الممران الاخرين فيتميزان بالضحالة. وتحيط بخليج العقبة كل من السعودية بخط ساحلي يبلغ طوله نحو94 ميلا، والأردن الذي طول خطه الساحلي خمسة أميال، واسرائيل بخط ساحلي يصل إلى سبعة أميال، ثم مصر التى يبلغ طول خطها الساحلي 125 ميلا[1].

[1]- فيروز زياني: للقصة بقية (حوار سياسي حول ثيران وصنافير موقع الجزيرة على اليوتوب) ، جزيرتي ثيران وصنافير، بتاريخ 2022/03/03 على الساعة 11:00 https//www.aljazzeera.nat

قامت مصر بالسيطرة على جزيرتي تيران وصنافير بموافقة السعودية كرد على احتلال إسرائيل لمدينة أم الرشراش في مارس 1949م، ولم تقم أى من الحكومتين المصرية أو السعودية آنداك بنشر اتفاق حول الموضوع، وتم الاكتفاء بتوجيه مذكرتين إحداهما إلى بريطانيا والثانية إلى الولايات المتحدة مؤرختين على التوالى في 3 يناير و28 فبراير 1950م تخبر مصر بمقتاضهما الدولتين المذكورتين باتفاقها مع السعودية على سيطرة القوات المصرية على الجزيرتين. وقد رأى البعض أن السعودية هدفت من تلك الخطوة إلى تمكين مصر وهي التى لا تبعد شواطئها عن جزيرة تيران أكثر من ثلاثة أميال من التحكم في مدخل المضيق ومنع السفن الاسرائلية أو السفن الاخرى التى تحمل لها مواد استراتيجة من المرور فيه وفي الاعوام 1951–1954–1955م أصدرت مصر العديد من القرارات الرامية لإنجاز هذا الهدف، ومنذ ذلك الحين ظل العرب يستخدمون النقاط الخانقة في البحر الأحمر لاحتواء النشاط الاسرائيلي وفي ضوء مصالحها في هذا البحر ردت إسرائيل مرتين على الموقف العربي بأن احتلت سيناء عام 1956م وفي العام1967 احتلت سيناء ومضيق تيران بما في ذلك جزيرتي تيران وصنافير وقد عادت الجزيرتان إلى مصر بعد إتفاقية السلام المصرية الاسرائلية، وقد ضمنت مصر للسفن الاسرائلية حق المرور في مضيق تيران الأمر الذي أثار السعودية وطرح جذلا قانونيا حول مستقبل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير وإمكانية الاعتراض السعودي للسفن الإسرائيلة[1].

وبما أن السعودية ليست طرفا في معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلة ولم توقع على إتفاقية مماثلة مع الاسرائلين فإن ما جاء في الاتفاق المصري الاسرائيلى لا يلزمها بما في ذلك البنذ الخاص بحرية مرور السفن الاسرائلية في مضيق تيران، وما دام الأمر كذلك فإن بسط السعودية لسيادتها على جزيرتى تيران وصنافير يعنى التحكم في نصف مياه المضيق وإخضاعه لكافة الحقوق التى تتمتع بها السعودية تجاه إسرائيل ومن هذه االحقوق منع السفن

[1]– محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص 271.

الاسرائيلة من االمرور على الأقل في النصف الخاضع للسعودية من المضيق، الأمر الذي يتعارض مع اتفاق الطرفين المصرى والاسرائيلى المتعلق بالمرور فيه والمنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من معاهدة السلام عام 1980م، ومن الناحية الفعلية فإن الجزيرتين ما زالتا خاضعتين لمصر بعد استرجاعهما من اسرائيل وقد طالبت السعودية استعادة سيادتها عليهما، وتقدمت بطلب رسمى بذلك إلى مصر عام1981م وهو الطلب الذي لم تقم مصر بالإجابة عليه ولما سيطرت مصر على الجزيرتين بعد موافقة السعودية، كانت هذه الأخيرة صاحبة سيادة عليهم غير أن مصر في المذكرتين الموجهتين إلى الولايات المتحدة وبريطانيا عام1950م، لم تبين بوضوح لمن تعود السيادة عليهما وقد ورد فى المذكرة الموجهة إلى الولايات المتحدة بواسطة سفارتها في القاهرة فى30 يناير 1950 ما يلى[1]:

1- نطرا للاتجاهات الاخيرة من جانب إسرائيل التى تدل على تهديداتها لجزيرتى تيران وصنافير في البحر الاحمر عند مدخل العقبة فإن الحكومة المصرية بالاتفاق التام مع الحكومة العربية السعودية قد أمرت باحتلال هاتين الجزيرتين وقد تم ذلك فعلا.

2- وقد اتخدت مصر هذا الاجراء لمجرد تعزيز حقها وكذلك أى حق محتمل للمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالجزيرتين اللتين تحدد مركزها الجغرافي على بعد 3 أميال بحرية على الاقل من الشاطئ المصرى بسيناء و4 أميال تقريبا من الجانب المواجه للسعودية وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة لاعتداء على حقوق مصر.

3- إن هذا الاحتلال ليس بغرض الرغبة في عرقلة مرور السفن البرى في الممر البحري الذى يفصل هاتين الجزيرتين عن الساحل المصري بسيناء وإنه من البديهى أن الملاحة في هذا الممر المائى- وهو الوحيد الصالح للملاحة- تظل حرة كما كانت عليه الحال في الماضى نطرا لأن ذلك يتفق مع مبادئ القانوني الدولى المعترف بها والتقاليد الدولية[2].

[1]- مؤسسة الدراسات الفليسطنسة:اتفاق كامب دفيد وأخطاره عرص وثائقي، ط2، 1978، ص 128

[2]- عبد الله بن ابراهيم العسكر:حكاية جزرتين جريدة يومية، الرياض، السعودية، العدد 17467، 2016، ص9.

وقد أكدت مصر هذا الاتجاه عندما أخبرت فى 15 فبراير 1954م مجلس الأمن أن الجزيرتين المذكورتين كانتا مكونتين لجزء من التراب المصرى منذ عام1906م، وفي السنة التى وضعت فيها الحدود بين مصر والدولة العثمانية وأن الوحدات المصرية استخدمت الجزيرتين أثناء الحرب العالمية الثانية، ولم تعارض السعودية فى إدعائها حول السيادة على الجزيرتين منذ أن سمحت لها بوضع قواتها هناك وقد أكدت السعودية فى 31 مارس1957م في مذكرة وجهتا إلى ممثلى "الحكومات الصديقة" بجدة أن الجزيرتين تعتبران ملكية للعربية السعودية كما أكدت فى مذكرة أخرى موجهة إلى الأمم المتحدة فى السنة نفسها أن الجزيرتين والمضايق التى تفصل بينهما تخضع للسيادة والولاية للعربية السعودية[1].

1-2- حدود الخليج مع اليمن:

نشأ بين عمان والشطر الجنوبي لليمن قبل اتحاد هذا الأخير مع الجزء الشمالي خلاف حول المنطقة الحدودية المشتركة فيما بينهما وانصب هذا الخلاف بوجه خاص على إقليم "ظفار" الذى كانت اليمن تطالب بضمه إلى نطاق سيادتها من منظلق حقها التاريخي فيه، وقد تظافرت ظروف تاريخية وعوامل إيديولوجية في إثارة هذا الخلاف بين الجانبين، فترسيم خط الحدود بين الدوولتين يعود من الناحية التاريخية إلى عام 1965م حين تم توقيع اتفاقية في الموضوع أشرفت عليها بريطانيا التى فرضتها على الأطراف المعنية لحماية مصالحها في المحميات الشرقية، وفي الحقيقة فإن خط الحدود الذى تضمنته إتفاقية 1965 لم يكن سوى تطوير وتعديل لخط سابق معروف بخط "هيكم بوثم" ورد في نصوص اتفاقيات أبرمت بين سلطنة عمان وسلطنة المهرة عامى 1954م و1960م وبرغم من اعتراف اليمن لدى تسلمه الحكم بالجنوب عام1969م بحدوده المورثة والمشتركة مع جيرانه والتزامه بالعمل على احترامها،

[1]- محمود توفيق: المركز القانوني لتيران وصنافير بين الموقع والموقع، المجتمع العلمي المصري، العدد 91، المجلد الثاني 2016، ص46-60.

فإن التطورات السياسة اللاحقة أفرزت توجها مغايرا فى الموقف اليمنى الذى أخد يطالب بإعادة النظر فى اتفاقية 1965م وإعادة ترسيم خط الحدود الفاصلة بين كل من اليمن وعمان[1].

في الجزء الجنوبي للحدود العربية السعودية يثور خلاف بينها وبين جارتها اليمن الجنوبية سابقا واليمن الموحدة حاليا، وقد تمحض هذا الخلاف في أكثر من مرة عن أحداث واشتبكات عسكرية، ويرتكز الخلاف السعودي اليمني على منطقتي نجران وعسير اللتين يعتبرهما الجانب اليمني جزءً من المخلاف السليماني التابع تاريخيا لحكام صنعاء، كما يعتبر أن نجران على وجه التحديد أرضا يمنية لا شُبهة في ذلك، وترد العربية السعودية على الموقف اليمني بنفس المنطق المبنى على فكرة المطالب التاريخية فتؤكد أن إمارة الادارسة التى كانت تحكم المنطقة كانت تدين بالولاء لأمراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الأولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (1745–1818م) وإعلان ضم إمارة عسير بعد ذلك كجزء من البلاد يعد طبيعا ومنسجما مع الحقائق التاريخية[2].

إلا أن الخلاف السعودي اليمنى يكتسي أحيانا طابعا قانونيا ويتجاوز الاعتبارات التاريخية وخاصة عندما يحتد النقاش بين الطرفين حول مضمون وثيقة إتفاقية الطائف التى تم توقيعها عام1934م، والتى تهم جانبا كبيرا من مسألة ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين، وهكذا وقعت هذه الاتفاقية التى اعترفت بموجبها السعودية باستقلال الإمام يحيى في حدود مملكته مقابل قبوله بتجميد المناقشة الخاصة بالحدودة ظيلة أربعين عاما، كما تعهد الطرفان في هذه الاتفاقية بعدم اقامة حصون على مسافة لا تقل عن خمسة كيلومتيرات من حدود الطرف الآخر وسحب

[1]– خميس بن علي بن خميس السندي: السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه الأزمة اليمنية 2005–2020)، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية 2020، ص 52.

[2]– محمد رضوان: المرجع السابق، ص 152.

جنوده من الاراضى التى اعترفت بإنها من بلاد الجانب الاخر، ويتضح من الاتفاقية كذلك خروج نجران وعسير من نطاق سيادة اليمن ليصحبا ضمن أملاك العربية السعودية[1].

إلا أن هذه الاتفاقية لم تضع حدا نهائيا للخلاف السعودي اليمني حول خط الحدود الذى تنتهى عنده سيادة احدهما لتبدأ سيادة الطرف الثاني، فقد تجددت النزاعات والاشتباكات المسلحة فيما بينها عدة مرات بسب استمرار المطالب التاريخية للطرفين حول مناطق الجوار من جهة، وعدم وضوح خطوط الحدود في بعض المناطق الاخرى لعدم ورودها في اتفاقية عام1934م من جهة أخرى، ويعد الهجوم المسلح الذى نفذته وحدات عسكرية تابعة لليمن الجنوبي عام 1969م على منطقة "الوديعة" بعد قيام السعودية بمنح امتيازات بالتنقيب عن النفط فيها لفائدة شركة "ارامكو" وقامت القوات اليمنية على اثر هذا الهجوم باحتلال الوديعة بحجة انتسابها الى مجال السيادة اليمنية، ولم يتردد الجانب السعودي هو الاخر عن استخدام أحدث العتاد العسكري لطرد القوات اليمنية وتأكيد سيادته على هذه المنطقة، وظلت إتفاقية 1934 بدون تجديد أو تعديل برغم من كونها شكلت إحدى أسس ومصادر خلافات الطرفين خلال مفاوضاتهما العديدة حول وضعية حدودهما التى تنظمها هذه الاتفاقية. ففي الوقت الذى عبر فيه الجانب اليمني عن ضرورة تجاوز هذه الاتفاقية لكونها أبرمت في ظل ظروف سياسية استثنائية متميزة بأجواء الهزيمة التى اضطر خلالها الامام يحيى إلى التنازل عن أرض يمنية ولكونها كذلك لا تشمل كافة المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين أصر الجانب السعودي على ضرورة إنطلاق كلعملية تفاوضية حول مسألة تسوية الخلافات الحدودية من روح ومضمون وثيقة اتفاقية الطائف (ينظر الملحق رقم 06 ص88)[2].

[1]– محمد رضوان: المرجع السابق، ص 153.

[2]– جون.سن. ولينكسون: المرجع السابق، ص ص 356–357.

1-3- الحدود بين السعودية والأردن:

في الوقت الذى كان فيه الملك عبد العزيز يحاول معاجة مشكلة الحدود مع العراق قام الأمير عبد الله بن الحسين الذى نصبته بريطانيا ملكا على الأردن بإرسال قوة عسكرية لاحتلال قرى الملح وما جاورها عقب التوقيع على إتفاق العقير مباشرة، هذه التطورات أقنعت بريطانيا بضرورة عقد مؤتمر بجمع زعماء العراق والأردن والحجاز ونجد لدراسة موضوع الحدود والمشاكل التى يثيرها تداخل القبائل في هده الدول، وقد رأت بريطانيا أن يعقد المؤتمر في الكويت في عام1923م، واختير الكولونيل نوكس المقيم السياسى لبريطانيا في الخليج لرئاسة هذا المؤتمر. ومع أن الملك عبد العزيز قد أبدى استعداد لحضور هذا المؤتمر ومناقشة جميع المسائل المتعلقة بتبعية القبائل وترسيم الحدود إلا أنه فوجئ بأن المؤتمر تحول إلى جبهة هاشمية متضامنة تقف ضد الحقوق التى كان يطالب بها لتسوية هذه المشاكل، كما أن عدم إشتراك ملك الحجاز ورفضه التفاوض مع إبن سعود إلا إذا انسحب من جميع الاراضي التى احتلها قد شكل العقبة الأولى فى فشل المؤتمر. ومما زاد الأمور تعقيدا المطالب الغربية التى تقدم بها مندوب إمارة شرق الأردن والتى أكد فيها ضرورة إنسحاب ابن سعود من الجوف وسكاكا ووادى السرحان وإعادة إمارة حائل إلى آل الرشيد والتخلى عن عسير لآل عائض، وهكذا فشل مؤتمر الكويت ولم يستطع الأمير عبد الله بن الحسين وهو ينصب على عرش إمارة شرق الأردن أن ينسى هذا الماضى الثقيل عليه فظل على مطالبة الحدودية مع الملك عبد العزيز آل سعود[1].

وعلى أثر فشل مؤتمر الكويت فى عام 1923م أيقن الملك عبد العزيز بأن إمارة شرق الأردن مازالت تتمسك بمواقفها السابقة وتصر على مطالبها غير المعقولة خاصة فيما يتعلق بمطالبتها بتخلى ابن سعود عن وادى السرحان والجوف وخبير وحائل وعسير، وأمام هذا

[1]- عبد الأمير محسن جبار الأسدي: المملكتان الأردنية والسعوية دراسة في تايخ العلاقات السياسية ، دار الرافدين، ط1، بيروت، 2015، ص ص 113-115.

الموقف من الأردن بدأت قبائل نجد تشن غارات على الحدود الأردنية حتى وصلت إلى مشارف عمان، وعندئذ تدخل الإنجليز الذين كان لهم حق الانتداب أو السيادة على السياسة الخارجية للأردن، وضربوا بطائرتهم ودباباتهم الإخوان حتى أجبروهم على التراجع، وفي عام 1925م كلفت الحكومة البريطانية السير جلبرت كليتن بمقابلة المللك عبد العزيز والتباحث معه حول مسألة المشاكل الحدودية مع كل من العراق والأردن وبعد مباحتات مكثفة بين الملك عبد العزيز ولمندوب البريطاني لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق مع العراق بيد أنهما توصلا إلى اتفاقية حدودية بين المملكة العربية السعودية وشرق الأردن وقد عرفت هذه الاتفاقية بإتفاقية حداء[1].

وبتاريخ 24 ماي 1946م أوضح الملك عبد العزيز بن سعود رغبته في تسوية جديدة لترسيم الحدود بينهما لكنه لم يتوسع في تفصيل هذا المقترح، فكان رد الحكومة الأردنية أن مسألة الحدود قد رسمت سابقا في إتفاقية حداء ومؤتمر القدس 1932م، وفي أكتوبر 1946م عقد إجتماعا بين رئيس وزراء الأردن ووزير خارجية السعودية اتفق من خلاله على مسألة ترسيم الحدود في تاريخ لاحق، وبالفعل تم ذلك لكنهما لم يتواصلا إلى حل نهائي وبقي الجانب السعودي يطالب بخليج العقبة ومعان، وتجدر الاشارة إلى أن العلاقات السعودية الأردنية قد سادها التعاون وحسن الجوار حتى تم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود سنة 1977م[2].

2- حدود منطقة دول الخليج مع إيران:

يستند الاهتمام الإيراني بالخليج العربي على دعامتين الأولى الرغبة في التوسع والهيمنة السياسية والثانية الخوف من الغليان القومى العربي وخاصة بعد مجئ جمال عبد الناصر إلى السلطة في مصر عام 1952م، والإنقلاب العسكري فى العراق عام 1958م وسقوط الملكية، فمنذ عام 1958 كان شاه إيران يؤكد: " إن سيطرة إيران على الخليج أمر طبيعى ونحن نملك تفوقا والآن يجب أن نغزوه في المستقبل وفى بداية الستينات صرح قائلا:" لكوننا السلطة

[1]- عبد الله سعود القباع: السياسة الخارجية للسعودية، بدون ناشر، الرياض، 1986 ، ص 268.

[2]- فتحي العفيفي: المرجع السابق، ص ص 362-363.

المسيطرة فى الخليج ينبغى أن نسرع بتعزيز سلاح بحريتنا "،وقد تم ذلك فعلا فى تشكيل قيادة عسكرية خاصة بمنطقة الخليج عام1968[1].

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اعتمد الشاه وسائل عديدة أهمها:

1- إعادة إحياء مطالب إيران الإقليمية بجزيرة البحرين ومعارضة دخولها كدولة فى أى اتحاد أو تكتل خليجي، غير أن هذا السلوك واجه معارضة شديدة من قبل دول الخليج حيت وصل الصراع العربي الإيراني ازاء مطالبة إيران بالبحرين إلى درجة خطيرة تتعارض مع توجهات الشاه ومشاريعه الأخرى فى الخليج العربى مما دعاه فى نهاية الأمر إلى الموافقة على بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالاشراف على استفتاء البحرين حول مستقبل الجزيرة، وقد كان قرار البحرين يقضى باستقلال جزيرتهم ورفض الأدعاءات الأيرانية وبذلك تخلت إيران عن مطالبها بالبحرين بعد حصولها على الاستقلال في نسيان عام 1970م.

2- وتحت حجة قلق الشاه وحرصه على تأمين حرية الملاحة قبل الأنسحاب البريطاني عام1971م من مضيق هرمز إحتلت القوات الإيرانية ثلاث جزر عربية إستراتيجية تقع فى مدخل الخليج هى (طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعين لرأس الخيمة وأبو موسى التابعة للشارقة) وذلك فى 30 تشرين الثاني نوفمبر 1971م أي قبل يوم واحد من قيام بريطانيا بتصفية تعهداتها الأمنية في الخليج، وقد أثار هذا الاحتلال حفيظة كل من العراق والسعودية والكويت في حينها وهددت كل منها بإتخاد إجراءات عسكرية ضد إيران بالقوة ضد العراق في الحوادث الحدودية بينه وبين الكويت عام 1973م إضافة إلى قيام إيران بدعم حركة الأكراد المسلحة في شمال العراق من أجل إضعاف دوره في قضايا الخليج بشكل خاص والقضايا العربية بشكل عام[2].

---

[1]- نواف وبدان سلمان الجشمعي: العلاقات الخلجية-الإيرانية في الفترة من 1923-1979م، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة أم درمان، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2008، ص 145.

[2]- نواف وبدان سلمان الجشمعي: المرجع السابق، ص 146.

وعلى الرغم من أن إيرن الدولة الغير عربية التي لها حدود مع المملكة العربية السعودية، إلا أنه لم تشهد الحدود أي طابع عدائي كالذي حدث بين المملكة وبعض الدولة العربية، ولكن رغم ذلك فإن الخلاف بين البلدين جاء نتيجة علاقات كل منهما مع الدول الخليجية الاخرى، أما عملية ترسيم الحدود بين البلدين فتعود إلى عملية ترسيم خط الوسط الفاصل بين البلدين في المياه الأقليمية الذي حددته إتفاقية جنيف 1958م، ومن أجل ترسيم الحدود بين إيران من جهة ودول الخليج العربي من جهة أخرى، لكن هذه الاطراف لم تتوصل إلى ترسيم نهائي للحدود في المياه الأقليمية، واعيد بعث المفاوضات مرة ثانية في 1965/12/13م من أجل تحديد المناطق البحرية بينهما معتمدين في ذلك على خط الوسط، وقد رسم عند إنحصار المياه ولما كانت جزيرة خارج تبعد عن الشاطئ بأكثر من 12 ميل بحري، فقد رسم لها خطان احدهما يفصل شاطئ السعودية بإيران والثاني يتوسط بين جزيرة خارج والسعودية ويرسم عند إنحصار المياه، كما أقرت الإتفاقية بحرا إقليميا عربي فارسي، وقرر الطرفان تشكيل لجنة فنية مشتركة لوضع معالم ترسيم الحدود، إلا أن هذه الإتفاقية لم تنفذ بسبب تمسك كل طرف بمطالبه[1].

وفي 1968/10/24م وقع الطرفان على إتفاقية جديدة سوت المشاكل المطروحة سابقا وقد جاء في بعض بنودها اعتراف السعودية بتبعية جزيرة فارس لإيران مقابل اعتراف ايران بجزيرة عربي للسعودية، وسيادة كل منهما على 12 ميل بحري مقابل شواطئ كل دولة، والملاحظ أن هذه الإتفاقية لم تشمل المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت[2].

2- 1 الحدود الإيرانية العراقية:

تعود جدور ترسيم الحدود بين العراق وإيران إلى نهاية الحكم العثماني في المنطقة وذلك في سنة 1911م، حيث توصل الطرفان إلى إتفاق ترسيم الحدود عنذ مناطق الوسط بينهما وهو

[1]- أمين ساعاتي: المرجع السابق، ص ص 90-91.

[2]- المرجع نفسه، ص 93.

العرف السائد في ذلك الوقت،وفي سنة 1913م وقع على برتوكول الإستانة الذي رسم الحدود بينهما[1] .

وبعد حصول العراق على إستقلالها عادت المشاكل الحدودية لتجدد مرة أخرى، ولإحتوء الوضع وقعت إتفاقية بين الطرفين في 1938م، وما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى أعيد فتح ملف شط العرب، وإستمر الخلاف بين الجانبين حتى توقيع اتفاقية الجزائر 1975م بين وزيري الخارجية للبلدين بحضوروزير خارجية الجزائر وحينها إتفقا على تشكيل لجان فنية مشتركة تعقد في كلا البلدين وفعلا شكلت ثلاثة لجان كلفت إحدهما بترسيم الحدود وفق إتفاقية 1913م، والمحافظة على العلاقات الودية وحسن الجوار وتسوية النزاعات بينهما دبلوماسيا، لكن عدم ارجاع الأراضي العراقية وفقا لما جاءت به الإتفاقية فجر الازمة مرة أخرى وذلك بإندلاع حرب الخليج الثانية[2].

[1]– فلاح شاكر اسود: الحدود العراقية–الإيرانية، مطبعة العاني، بغداد، د.س.، ص 15.

[2]– جابر إبراهيم الرواي: إلغاء الاتفاقية الايرانية العراقية 1945 في ضوء القانون الدولي، السلسلة الإعلامية، العدد 116، ص 48.

الفصل الثالث

أزمات ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي

1945-1980م

أولا: أبرز الأزمات الحدودية في منطقة الخليج العربي

ثانيا: التسوية السلمية للخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي

أولا: أبرز الأزمات الحدودية في منطقة الخليج العربي

1- الأزمة العراقية الكويتية 1961م:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، طالبت الكويت بترسيم حدودها مع العراق، لكن الأمر لم يلق تجاوبا عراقيا، وظلت الخلافات شبه مجمدة تشهد أحيانا تصريحات تصعيديه، حتى جاء عام 1961 ليشهد أول أزمة حقيقة بين العراق والكويت، إذ عادت المطالبة العراقية بالكويت كلها بعدما كانت قد تحولت إلى خلاف على مناطق محدد، ففي 19 حزيران/يونيو من ذلك العام وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت أنهت بموجبها الحماية البريطانية القائمة على أساس اتفاقية 1899م، والاستعاضة منها بـ"علاقات صداقة وتشاور" واستعداد بريطاني لمساعدة حكومة الكويت حين الطلب وكانت الحكومة الكويتية قد مهدت للاستقلال بجملة خطوات، مثل إصدار عملة وطنية والانخراط في بعض المنظمات الإقليمية الدولية[1].

وبعد خمسة أيام من إعلان الانسحاب البريطاني واستقلال الكويت، بدأت الأزمة العراقية-الكويتية حين أعلن رئيس الوزراء العراقي اللواء عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده في بغداد أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وقال قاسم: " لقد قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية 1899م لأنها وثيقة مزورة، ولا يحق لأي فرد في الكويت أو في خارج الكويت التحكم بالشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي، وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها"، وفي (26حزران/يونيو1961م) وزعت الحكومة العراقية على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد مذكرة جاء فيها أن الكويت "جزء من العراق، وأن

[1]- وسن سعدي عبد الجبار السمائري: ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة قانونية سياسية، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير، الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والإشتراكية العليا،2002، ص 102-108.

تلك الحقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو في تشويهها، فقد كانت الكويت تتبع البصرة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى..." [1].

كما أعلن قاسم عن عزمه على تعين شيخ الكويت قائما مقاما لقضاء الكويت التابع للواء البصرة، وعن ضم جيش الكويت إلى حامية البصر وفي التاريخ نفسه(26 حزيران/يونيو 1961م) أصدرت الحكومة الكويتية بيانا جاء فيه: " إن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دوليا، وأن حكومة الكويت ومن ورائها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته، وإن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لواثقة تماما بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولاسيما الدول العربية الشقيقة ستساندها في المحافظة على استقلالها ولم يتخذ عبد الكريم قاسم أية خطوة عسكرية لضم الكويت سوى إعلان برقية رئيس أركان الجيش العراقي اللواء أحمد صالح للعبدي للزعيم العراقي، التي جاء فيها أن" الجيش رهن الإشارة..." إضافة إلى برقيات قادة الفرق[2].

في حين أن بريطانيا كانت لا تزال تعاني صدمة السويس عندما تواطأت هي وفرنسا وإسرائيل على معاقبة جمال عبد الناصر لتأميمه قناة السويس، إلا أن الولايات المتحدة حالت دون قيامها بتنفيذ خطتها حتى النهاية، ولابد من أن الخلاف العراقي الكويتي بدا فرصة ذهبية كي تظهر بريطانيا بأنها لا تزال قوة معتبرة في شرق السويس و أنه لا يزال لها دور خاص في العالم العربي، وبالفعل بدأت القوات البريطانية الوصول إلى الكويت منذ 3تموز/يوليو 1961م، وبقيت الحدود العراقية الكويتية مفتوحة، وظل المواطنون الكويتيون يزاولون أعمالهم، وعلى الفور بدأت بعض الدول العربية بزعامة مصر تحركا واسعا لإحلال قوات عربية محل القوات البريطانية، وبدأت القوات البريطانية الانسحاب في 8 تموز/يوليو وحلت محلها قوات تابعة

[1]- فالح فهد الدوسري: الأزمات العراقية الكويتية 1922-1961، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط1، الكويت، 2013، ص135.

[2]- المرجع نفسه، ص 137-138.

لجامعة الدول العربية مؤلفة من جنود مصريين وسعوديين، لكن بريطانيا عادت ثانية إلى وضع قواتها في حالة استنفار عقب عودة قاسم إلى المطالبة بالكويت بعد ثلاثة أشهر من بدء الأزمة، ولكن الأمر لم يتعد حدود التصريحات وظلت الأمور على ما هي، كما بقيت القوات العربية في الكويت حتى الانقلاب الذي أطاح الزعيم العراقي عبد الكريم عام 1963م، فبدأت هذه القوات الانسحاب في إثره كما بادر الحاكم الجديد في بغداد إلى ترطيب الأجواء مع الكويت. وفي أيار/ مايو من ذلك العام انضمت الكويت إلى الأمم المتحدة لتصبح العضو رقم111 وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1963م أعلن العراق اعترافه باستقلال الكويت، وهنا انتهى رسيما مطلب الضم، كما أكدت الحكومة العراقية استعدادها لإنهاء الخلاف وترسيم الحدود مع الكويت[1]، فألفت لهذا الغرض لجنتان اجتمعتا مرات عدة، إلا أنهما فشلتا في التوصل إلى نتيجة ودخل الخلاف مرة أخرى في مرحلة جمود استمرت عشرسنوات[2].

2-الأزمة الامارتية الإيرانية حول الجزر التلاث 1971م:

تتركز الازمة الحدودية بين إيران من جهة والإمارات من جهة أخرى على ثلاثة جزر تقع في مدخل الخليج[3]، وهي طنب الكبرى طنب الصغرى وأبو موسى، فطنب الكبرى تقع على 15 ميلا عن قشم الإيرانية و40 ميلا عن الإمارات العربية ، أما طنب الصغرى فتبعد بـ 8 أميال من طنب الكبرى و20 ميل عن قشم و45 ميل عن شواطئ الإمارات، أما أبو موسى فتبعد بـ 23 ميل جنوب غرب طنب الصغرى و30 ميل من البر الغربي و40 ميل من البر الإيراني

[1]- وتجدر الأشارة إلى أن النزاع بين العراق والكويت لم ينتهي إلا في سنة 1993م بعدما أصدرت الأمم المتحدة قرار يقضي بترسيم الحدود العراقية الكويتية ينظر: خالد عبد الرحمن العصيمي ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسية الخارجية الكويتية، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية ، ص109-117.

[2]- خالد عبد الرحمن العصيمي: المرجع نفسه ص 50 -51 و59.

[3]- والملاحظ أن هذا النزاع بين الإمارات وإيران لا يزال قائما إلى يومنا هذا. ينظر: سالم مشكور نزعات الحدود في الخليج العربي، المرجع السابق، ص 138.

(ينظر الملحق رقم 06 ص88)، وبعد إنسحاب بريطانيا من شرق السويس زادت إهتمامات ايران بهذه الجزر التلاث فحاولة ايران ملاء الفراغ الذي تركته بريطانيا، وفعلا جسدت ما كانت تهدف إليه من خلال توقيعها إتفاقية مع شيخ الشارقة في 30 نوفمبر 1971م، ولم يتوصل إلى مثلها مع راس الخيمة التي طالبت بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في هذه الأثناء تسربت أنباء عن صفقة إيرانية بريطانية تنص على أن تبسط إيران نفوذها على الجزر التلاث مقابل كفها عن المطالبة بالبحرين والإعتراف بإستقلالها[1].

وفعلا دخلت القوات الإيرانية الجزر التلاث منفذتا لما جاء في الإتفاق الإيراني البريطاني، ومع مرور الوقت راحت إيران تعزز وجودها السياسي والعسكري في الجزر الثلات، بينما عمدت الإمارات العربية المتحدة الى الجهود الدبلوماسية لحل الازمة في حين لم يحرك الاستعمار البريطاني ساكنا في القضية، وقد إتبعت دولة الامارات من أجل إسترجاع حقها في الجزر الثلاث الخطوات التالية:

-الدعوة المستمرة للحاور المباشر ببن الدولتين

-عرض القضية على قادة الدولة الشقيقة والصديقة

-عرض القضية على الهيئات الدولية والإقليمية(جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة)

-عدم قطع العلاقات الدبلوماسية وإستمرار علاقات الإقتصادية والتجارية مع إيران

وقد لقت هذه السياسة الحكيمة تأيد و إحترام معضم دول العالم والدول العربية[2].

[1]- سالم مشكور: المرجع السابق، ص 133.

[2]- محمد جمال الحميد: مشكلات الحدود السياسية بين إمارات الساحل ودولة الأمارات العربية المتحدة 1850-1971م، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ،2017، ص 14

في حين إستدلت الإمارات على ملكيتها لهذه الجزر الثلاثة وفق أدلة تاريخية، كخضوع هده الجزر لقبيلة القواسم العربية حتى عام 1971م كذلك تستدل على طلبات الموجهة إلى حاكم الشارقة من أجل السماح لزيارة جزيرة أبو موسى، بالإضافة إلى أن حكام الشارقة كانوا يفرضون الضرائب على السفن التي تمر بهذه الجزر بالاضافة إلى منح التراخيص المرور لها[1].

وترى إيرن ان لديها ثلاثة أسانيد تاريخية وقانونية تثبت ملكيتها وتبعية الجرر الثلاث ويمكن حصرها كتالي:

- أن لديها دلائل تارخية قديمة تثبت سيادتها لهذه الجزر إلا أن الوقائع تثبت أنها لم تسيطر عليها إلا في سنة 1971م.

- إدعاء إيران بأن الجزر كانت تخصع لإدارة الفارسية قبل الأحتلا البريطاني.

- الخريطة البريطانية المقدمة إلى مجلس الأمن سنة 1971م.

- خريطة حكومة الهند البريطانية عام 1897م[2].

3-الحرب الإيرانية العراقية 1980م:

انفجرت الحرب بين العراق وإيران في 22 سبتمبر 1980، وقد كان لهذه الحرب انعكاساتها على أمن الملاحة ومنطقة الخليج العربي عموما، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن متغيرات دولية وإقليمية وأخرى داخلية عملت على تفجيرها، وعمدت إلى استمرارها وفجأة وجدت دول الخليج العربية نفسها في قلب الصراع الدولي، ووجهت إيران في بداية الحرب تحذيرا من أي دولة خليجية تسمح باستخدام مطاراتها أو موانئها لشن هجمات ضد الأراضي الإيرانية

[1]- محمد جمال الحميد، المرجع السابق، ص 151.

[2]- نواف وبدان سلمان الجشمعي: المرجع السابق، ص 158.

ستكون عرضة لهجوم إيراني مضاد، كما هددت إيران بتدمير آبار نفط الدول الخليجية التي تقدم للعراق مساعدات مالية، وهددت كذلك بغلق مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية. وبالفعل لجأت إيران إلى فرض الحصار البحري على جميع السفن المتوجهة إلى العراق عبر مضيق هرمز وقد إستبعد السلطان قابوس إقدام إيران على إغلاق المضيق قائلا: " لا أعتقد أن الإيرانيين سوف يتخذون قرارات عشوائية، فكل من إيران والعراق يهدد الأخر، العراق يهدد بتدمير منشآت النفط الإيرانية، وإيران تهدد بإغلاق مضيق هرمز[1]".

وعن التدخل الأمريكي إذا ما أُغلق المضيق قال: " التدخل الأمريكي وارد، وقد قلنا نحن في عمان إن مسؤولية حماية المضيق هي مسؤولية خليجية جماعية، وإن هذه البقعة من الأرض، أي مضيق هرمز هي أكثر أهمية لبقية دول الخليج مما هي لنا، ولكنها جزء من بلادنا، ومن ناحية أخرى أعلن وزير خارجية السعودية سعود الفيصل تأييد بلاده للعراق في حربه مع إيران وقإلا: " العراق عضو في الجامعة العربية ونحن كذلك، ومن الطبيعي أن تؤيد دولة عربية أخرى[2]".

وتتفق المصادر الخاصة بتاريخ الخليج العربي المعاصر على أن الحرب العراقية الإيرانية كانت أحد العوامل الأساسية في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكان في مقدمة أهداف المجلس التعاون الأمني بين دوله، وذلك على اعتبار أن المنطقة من مسؤولية دولها وإزاء التهديد الإيراني لدول مجلس التعاون بإغلاق مضيق هرمز حذر وزير الدولة العماني

[1]– عبد القادر مخمود القحطاني:دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر،المجلس الوطني للثقافة والفنون والثرات إدارة الثقافة والفنون،ط1،الدوحة،2008،ص 108.

[2]– المرجع نفسه ص 110.

للشؤون الخارجية يوسف بن علوي من أن بلاده تنظر في المشاركة في عمل عسكري مع دول أخرى إذا ما أقدمت إيران على إغلاق المضيق[1].

ونظرا لأهمية مضيق هرمز وأمن المنطقة لاقتصاد العالمي كانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول التي أعلنت إستعددها للتدخل العسكري للحفاظ على سلامة الملاحة عبر مضيق هرمز وأمن المنطقة ضد أي تهديد، وجاء ذلك الإعلان فور قيام الحرب العراقية الإيرانية سنة 1980م اجتمع الرئيس الأمريكي كارتر بأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي،وبحث معهم الخطة العسكرية التي يجب اتخاذها لحماية المصالح الأمريكية وحلفائها الغربيين في الخليج. وبعد إقرار الخطة من قبل مجلس الشيوخ وصلت بوادر تلك القوة التي كانت مرابطة في بحر العرب والمحيط الهندي إلى الخليج في30سبتمبر 1980، أي بعد أسبوع واحد من الحرب.وأعلن وزير الدفاع الأمريكي هارولد برون أنه"إذا انحصرت الحرب الدائرة بين العراق وإيران في الطرف الشمالي للخليج فإن ذلك لن يشكل خطورة على الملاحة في مضيق هرمز،أما إذا امتدت الحرب جنوبا فإنه من المتوقع أن تمارس القوة الأمريكية المرابطة في الخليج العربي بعض الفعاليات الحربية لضمان سلامة تدفق النفط إلى الغرب[2].

[1]- خليل إلياس مراد: حرب الخليج وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي، دار الحرية للطباعة و لنشر، بغداد،1987، ص 108-111.

[2]- خليل إلياس مراد، المرجع نفسه ، ص 115-120.

ثانيا: التسوية السلمية للخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي:

1- الجهود العربية:

1-1- دورالجامعة العربية في تسوية الخلافا ت الحدودية:

لعبت الجامعة العربية دورا بارزا في تسوية الخلافات الحدودية ولعل من أبرزالقضايا الحدودية التي طرحت على الجامعة العربية في بداية عهدها الخلاف العراقي الكويتي الذي نشب عام 1961م بعد الاستقلال السياسي للكويت، وذلك على إثر بروز دعوة عبد الكريم قاسم لضم الكويت وعدم الأعتراف بالحدود الدولية الفاصلة بين القطرين على أساس الشعار الذي رفعه آنذاك: " حدودنا من زافوا إلى الكويت "، كما قام العراق بتحريك قواته إلى حدود الكويت، وفي نفس الوقت تحركت قوة بريطانية إلى الكويت بطلب رسمي من حاكم البلاد لمواجهة القوات العراقية، ومباشرة بعد إندلاع الحادث قامت الكويت بمراسلة الجامعة العربية ومجلس الأمن بالأمم المتحدة تشتكي فيها من التصرف العراقي، وبرغم من البطء الذي ميز موقف الجامعة عن موقف مجلس الأمن في تفاعلهما مع الحادث فإن الامين العام للمنظمة العربية نشط بعد تكليفيه من طرف المجلس في إجراء وساطة بين المسؤولين العراقيين والكويتيين تمخضت عن بلورة تصور للجامعة فيما يتعلق بتسوية هذا النزاع[1].

وقد تضمن قرار مجلس الجامعة المتعلق بهذه التسوية والصادر في 20 يوليوا 1961م إلتزام حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ممكن، كما تضمن إلتزام حكومة الجمهورية العراقية بعدم إستخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق وتأييد كل رغبة تبديها الكويت عضوا في المنظمة ومساعدتها في الإنضمام إلى الأمم المتحدة، كما إلتزمت الدول العربية وفقا لهذا القرار الذي صدر بالإجماع بإستثناء صوت وفد العراق بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة إستقلال الكويت بناء على طلبها، وفي إطار إجراءات تنفيذ هذه الفقرة

[1]- محمد رضوان: المرجع السابق، ص 231- 230.

من القرار، قامت الجامعة العربية بالأشراف على إنشاء قوة طوارئ عربية للسهر على تنفيذ بنود التسوية وذلك على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة في بعض حالات النزاع الدولية الأخرى، وقد ساهم تحرك الجامعة العربية من خلال أمينها العام في التخفيف من حدة الازمة العراقية الكويتية آنذاك، ولم تكد تمضي سنتان بعد ذلك حتى إعترف العراق بإستقلال الكويت، كما إتفقت حكومتا البلدين على تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما ويتضح من خلال هذا النزاع أن الأمانة العامة للجامعة العربية لعبت دورا متميزا في تهديئته، وحققت نجاحا مهما فيما يتعلق بتكوين قوات طوارئ عربية برغم أن هذا النوع من الآليات العسكرية لفض النزاعات لم يرد في ميثاق المنظمة[1].

وشكل نزاع الحدود بين شطري اليمن الذي نشب عام 1972م نموذجا آخر للنزاعات الحدودية العربية التي توفقت في تسويتها ديبلوماسية الجامعة العربية، ولم يتوقف نجاح جهود الجامعة فقط عند بلورة هذا التصور للتسوية، وإنما إمتدت إلى حد تشجيع البلدين على الأتحاد أثناء مباحثاتهما الثنائية، مما تمخض عنه توقيع إتفاق سلام بين البلدين من جهة وكذا توقيع إتفاقية إتحادية بينهما في 28 أكتوبر 1972م من جهة أخرى[2].

1-2- دور مؤتمرات القمة العربية في تسوية المنازعات الحدودية:

إلى جانب الدور المتزايد الذي أخدت تؤديه الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للخلافات والنزعات، تلعب إجتماعات القمة العربية التي يلتئم فيها ملوك ورؤساء الدول الأعضاء دورا متميزا كذلك في مجال بحث القضايا الخلافية ومحاولة إيجاد حلول ملائمة لها، ومع أن نظام إنعقاد مؤتمرات القمة العربية سواء بصورة منتظمة أو غير منتظمة غير وارد في

[1]- عماد عمر محمد عبد الكريم: دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الكويت، 2018، ص 55.

[2]- نابي عبد القادر: دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقلمية للدول الأعضاء، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، كلية الحقوق العلوم السياسية،جامعة أبي بكر بالقايد، 2015، ص 123.

ميثاق الجامعة، إلا أن الميثاق تضمن إشارة إلى هذا المستوى العالي من تمثيل الدول العربية الاعضاء في المنظمة، بحيث جرى التأكيد على أن الجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ولعل إنعقاد إجتماعات ممثلي الجامعة على مستوى القمة لا يعكس فقط أحد أبرز مظاهر النشاط السياسي للمنظمة العربية، وإنما أيضا رغبة أعضائها في تفعيل دورها أكثر وتأكيد وظيفتها كمجال للتشاور والتداول والتنسيق على أعلى مستوى وفض الخلافات بالطرق الودية وإحتوائها قبل أن تنفجر، لذلك فإن إجتماعات القمة كانت من أهم الوسائل السياسة والدبلوماسية التي كان يتم التطلع إليها في معالجة الخلافات التي يستعصى حلها أمام طرق ووسائل التسوية السلمية الأخرى[1].

ومنذ عام 1964م أصبحت مؤتمرات القمة العربية تنعقد بصورة عادية تقريبا، وذلك في أعقاب نداء كان قد وجهه الرئيس المصري للقادة العرب بمناسبة إعلان إسرائيل عزمها تحويل مجرى نهر الأردن لفائدتها وحرمان العرب من المياه. وقد إنعقد مؤتمر ملوك ورؤساء الدول بالقاهرة في 13 يناير 1964م، وظل منعقد خمسة أيام لدراسة التهديدات الإسرائلية، وكانت قرارات مؤتمرات القمة العربية قد أضحت تمثل أحد مصادر الشرعية العربية إلى جانب مقتضيات ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك التي يتم الاستناد إليها في العمل العربي والتنسيق والتعاون بين أعضاء المنظمة، فإن إنعقاد أعضاء هذه الأخيرة على مستوى القمة وبصورة منتظمة لم يخضع لأية محاولة تأطيرية أو تنظيمية في إطار ميثاق المنظمة، كما لم يجر إعداد أو وضع نظام داخلي لهذا النوع من الا جتماعات لملوك ورؤساء الدول العربية وطريقة أعمالهم وطبيعة القضايا والامور التي يمكن دراستها، ومن ضمن النزاعات الحدودية التي لعبت فيها القمة العربية دورا ملحوظا في تسويتها، هنالك النزاع حول منطقة الوديعة الذي نشب بين العربية السعودية والشطر الجنوبي لليمن قبل الوحدة سنة 1968م[2].

[1]- نابي عبد القادر: المرجع السابق، ص 126.

[2]- محمد رضوان: المرجع السابق، ص235.

1-3- المبادارات العربية خارج إطار الجمعة العربية:

- مبادرة الدول العربية لحل الازمة العراقية الكويتة 1973م:

أما النزاع العراقي الكويتي لعام 1973م فقد بادرت الجامعة العربية غداة إندلاعه بزيارة إلى الكويت وتمخضت جهودها هناك التي جرت لتعزيز جهود وساطة عربية أخرى تمت خارج نطاق الجامعة عن تشكيل لجنة مختلطة مكلفة بتحديد الحدود بين البلدين المتنازعين،وكانت الجهود العربية التي جاءت مبادرة من الأمين العام للجامعة العربية لتعزيزها تتمثل في الدور الذي قامت به كل من مصر وسوريا اللتين أرسلتا مبعوثين عنهما إلى العراق والكويت لدعوتهما إلى تسوية خلافهما بالطرق الودية، كما ساهم في هذه الجهود العربية زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عارفات مما مكن من التوصل إلى إتفاق شرعت بموجبه القوات العراقية بالانسحاب في 5 أبريل 1973م من الموقع التي كانت قد إحتلتها بالكويت[1].

- دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الخلافات الحدودية(الاتفاق الإيراني العراقي 1975م):

لقد كان العراق توقا لإنهاء المشاكل الحدودية التي تقوم بها إيران على الحدود الممتدة بينهما، والذي شكل لها صداع إلى غاية توقيع هذه الإتفاقية، وبمناسبة إنعقاد منطمة الدول المصدرة للبترول يوم 6 مارس 1975م بالجزائر، وبمبادرة خيرة من الرئيس هواري بومدين رئيس الجمهورية آنذاك، الذي اقنع الطرفان المتنازعان بضرورة الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفتح باب الحوار من أجل تسوية النزاع سلميا، وفعا إستطاع بومدين إقناع الطرفين تقابلا على هامش قمة الأوبك المنعقد بالجزائر، وقد مثل الجانب العراقي صدام حسين - نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية-، أما الجانب الإيراني مثله الشاه محمد رضا بهلوي، أجريت مفاوضات مطولة بحضور الرئيس الجزائري من أجل الوصول إلى حل نهائي ودائم وبينها

[1]- خالد عبد الرحمان العصيمي: المرجع السابق، ص53.

مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين، وبالفعل توصلا إلى إتفاقية الحدود والتي فصلنا فيها في مشكلة ترسيم الحدود العراقية الإيرانية[1].

وفي نفس الوقت قرر الطرفان إعادة العلاقات الدبلوماسية إلى مجارها الرئيسي وهي النابعة من العلاقات الودية وحسن الجوار بين البلدين كما إتفق الطرفان على مواصلة الإتصالات بينها من أجل حل أي أزمة تعيق البلدين وبالفعل إستطاعة الدبلوماسية الجزئرية حل لمشكلة لطالما هددت أمن الخليج العربي[2].

- مؤتمر مسقط 1976م:

أرات عمان أن تؤكد أهمية الجانب الدبلوماسي في حل النزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة، ولذلك دعى سلطان عمان(السلطان قابوس) الدول الخليجية لإجتماع في مسقط حول قضية مضيق هرز الذي هددت إيران بإغلاقه في وجه دول الخليج العربي، وبعد زيارات قام بها السلطان قابوس إلى العواصم الخلجية بما فيها طهران عاصة إيران، وهذا لموقع عمان بإعتبار أرضيها احدى ضفتي المضيق من جهة ولإهمية الممر البحري من جهه أخرى، وبالفعل انعقد المؤتمر بحضور جميع الدول الخلجية بما فيها العراق الذي اعترض في البداية في مارس 1976م، الذي تضمنت أعماله دراسة وضع مضيق هرمز وتأثيره على علاقات الجوار بين دول الخليج بما فيها ترسيم الحدود البحرية بين إيران وعمان وفق اتفاقية الأمم المتحدة لوزان 1956م، والتي تقضي بترسيم الحدود بخط الوسط بين البلدان في المناطق البحرية[3].

[1]- جابر إبراهيم الراوي: إلغاء الإتفاقية العراقية الإيرانية 1975 في ضوء القانون الدولي، دار الثقافة والإعلام، السلسلة الإعلامية، العدد 116 ، ص 75.

[2]- المرجع نفسه، ص 76.

[3]- عبد الله ابن محمد الطائي:مرجع سابق ص 98.

ومن نتائج هذا المؤتمر:

- تحقيق الأمن المشترك بين دول الخليج وتشكيل حلف عسكري فيما بينها.
- الحفاظ على سلامة الملاحة البحرية في مضيق هرمز.
- ضرورة حل الازمات السياسية بما فيها ترسيم الحدود بين دول الخليج سلميا.
- التعاون الثنائي بين الدول الخلجية في جميع المجالات[1].

- **المساعي الاردنية في حل النزاعات الحدودية اليمنية:**

شهدت الساحة اليمنية في ستنيات القرن العشرين حربا بالوكالة بين عدة أطراف دولية وإقلمية كما هو الحال في الصراع المصري السعودي توظيف شطري اليمن في هذا الصراع، وبإعتبار أن شطر اليمن الجنوبي كان حليفا لمصر فإن وحدات عسكرية تابع له قامت بمهاجمة مواقع حدودية لسعودية سنة 1968م بذريعة إسترجاع بعض المناطق المحتلة من طرف السعودية، هذا الصراع الذي شهدته الساحة العربية فتح الباب أمام الدبلوماسية الأردنية معتبرة هذا النزاع يمكن حله بالطرق السلمية، ومن أجل هذا تحرك ملك الأردن حسين بن طلال، وبالفعل إستطاع تقريب وجهة النظر بين الطرفين وأَجل قيام حرب بين الطرفين كادت نتائجها تكون كارثية على الجانبين من جهة ومنطقة الخليج العربي من جهة أخرى[2].

[1]- أمل إبراهيم الرباني: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي دراسة في العلاقات السعودية الإرانية وتطور موضوع الأمن في الخليج 1975/1964)، مطبعة دار التآليف، القاهرة، 1998، ص90.

[2]- فيصل أحمد عبد العزيز السرحان: الدور الأردني في تسوية النزعات العربية حالة الأزمة اليمنية 1961-1993م، دار اليازوري، ط2، بيروت، 2015، ص 91.

- دور المملكة العربية السعودية في تسوية الخلافات الحدودية الخلجية:

يطلق على المملكة العربية السعودية إسم الأخت الكبرى للدول الخليج، بإعتبارها الدولة الأكبر مساحة وما يميزها في المجال الإقتصاي والسياسي والعقائدي، هذا الوضع جعلها تضطلع في مهمة الوسيط في كثير من النزعات بين دول الخليج[1].

- القضية البحرينية:

بعد إعلان بريطانيا نيتها الإنسحاب من منطقة الخليج في 1971م وتوقيعها لإتفاقيات الحماية مع الإماراتالخلجية، تجددت مساعي إيران الرامية إلى ضم إمارة البحرين وإعتبارها المقطاعة 14 الإيرانية، وبالفعل تحكرت الدبلوماسية السعودية بقيادة الملك فيصل بن عبد العزيز الذي اتصل بالاطراف المعنية بنزاع لاسيما، الأمين العام للامم المتحدة والحكومة البريطانية باعتبارها الدول الموقعة على اتفاقية الحماية العسكرية بينها وبين الدول الخليجية من بينها البحرين طالبا منها التدخل لدى الشاه الإيراني من أجل ثنيه عن هذا المطلب وهو ما تجسد على أرض الواقع بالاعتراف الدولي بإستقلال البحرين 30 نوفمبر 1971م بما فيها دولة ايران[2].

- الدور السعودي في تسوية النزاع القطري البحريني:

وبعد إعلان استقلال دولتا قطروالبحرين سنة 1971م طف إلى سطح على العلاقات السياسية الخليجية نزاع قطري بحريني حول ترسيم الحدود بينهما (جزيرة حوار، فشت الدبيل، الزبارة) وهي المناطق المتناع عليها بين الطرفين والتي أشرنا اليها في قضية ترسيم بين البلدين، وهو ما إستدعى تدخل الطرف السعودي من أجل وضع حد للخلاف، وهو ما تجسد في الإتصالات التي بدأها الملك فيصل في 20 ماي 1974م حين إتصل بأميرى البلدين، وكان

[1]- أمين سعيد:تاريخ الدولة السعودية عهد سعود بن عبد العزيز،دار الكاتب العربي،ط1،المجلد3،بيروت،د.س ص 151.

[2]- نواف وبدان سلمان الجشمعي: المرجع السابق، ص 20.

اللقاء الذي إحتضنته الرياض في 1974/08/1م نقطة التحول في العلاقات الثنائية وبهذا تكون السعودية قد وضعت حدا لهذا الخلاف[1].

2- المؤسسات الدولية في تسوية النزاعات الحدودية بين الدول الخلجية:

لقد حدد القانون الدولي طرق تسوية النزاعات الحدودية، فأولهما التحكيم الدولي المتمثل في تدخل طرف ثالث من أجل فض النزاع كأن تكون هيئة الأمم المتحدة، وهو الطريق الاقدم، فإقتراح إستخدامه يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، أما الطريق الثاني فهو اللجوء إلى قضاء الدولي ورفع القضية أمام محكمة العدل الدولية، وهي الطريقة التي تفضلها الدول لفض النزعات فيما بينها ومنها الدول العربية[2].

- **رفع الخلاف الإمارتي الإيراني إلى هيئة الأمم المتحدة:**

وبعد إحتلال ايران للجزر الثلاث طلبت الإمارت من مجلس الأمن تناول القضية وبالفعل انعقد المجلس في 1971/12/29م، وفي 1974/02/20م[3] أكدت دولة الأمارات العربية في بيان وزع على أعضاء مجلس الأمن أن الجرر الثلاث إمارتية إحتلها الإيرانيون وفي 195/1/9م قدمت دولة الإمارات تقريرا للجنة السياسة الخاصة بهيئة الأمم المتحدة بانها لا تعترف بإي سيادة على هذه الجزز إلا السيادة الإمارتية كما أكدت ذلك في رسالة إلى مجلس الأمن يوم 1980/08/6م تؤكد فيها السيادة الإمارتية على هذه الجزر[4].

---

[1]- إنعام عبد العظيم: موقف محكمة العدل الدولية في النزاع القطر البحريني حول جزر حوار 1990-2001، دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد 126، ص 437-439.

[2]- محمد حسن العيدروس: الحدود العربية العربية، المرجع السابق، ص497.

[3]- نواف وبدان سلمان الجشمعي: العلاقات الخلجية الإيرانية، الالمرجع سابق، ص 260.

[4]- ونشير إلى أن النزاع الإمارتي الإيراني حول ملكية الجزر الثلات لم تستطع المؤسسات الدولية حله إلى يومنا هذا. ينظر: خالد بن محمد القاسمي: الجرر الثلاث بين السيادة العربية والإيراني، د. ن، 1997، ط 1، ص 145.

- دور هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاع العراقي الكويتي:

قدمت الكويت طلبا إلى الأمم المتحدة لبحث التهديدات العراقية التي أعلن عنها عبد الكريم قاسم والمتمثلة في عدم إعتراف العراق بإستقلال الكويت يوم 19جوان 1961 وإعتبارها جزء لايتجزء من سيادته، [1]كما طلب في ذات المراسلة الإنضمام إلى هيئة الأمم المتحدة كما ذكر الهيئة الأممية بأن مثل هذه الحالات تخضع إلى الإستفتاء الشعبي والأخد بعين الأعتبار نتائج هذا الأستفتاء هذا الموقف دفع بممثل العراق في الأمم المتحدة الاحتجاج على الطلبات الكويتية كما عارض إستقلالها وقبل إنضمام الكويت الرسمي لأمم المتحدة نابت عنها بريطانيا معتبترا أن ما قام به العراق منفيا لقانون والعرف الدوولين، وعقد مجلس الأمن من 2 إلى 7 جوان 1961م جلسات للدراسة النزاع الكويتي العراقي، وفي سنة 1963 أصبح الكويت عضو عاما في الجامعة العامة لأمم المتحدة، ولما أثير الخلاف سنة 1973م تحركت الأمم المتحدة لإحتواء الأزمة وإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها إلا أن النزاع لم يجد طريقه لتسوية خلال فترة حدود درستنا 1945-1980م وبقي الموضوع في أدراج هيئة الأمم المتحدة[2].

[1]- إلا ان الخلاف بين العراق والكويت إستمر بعد إنتهاء الحرب الأيرانية العراقية سنة 1982، حيث بدأت التهديدات العراقية للكويت فقام أمير الكويت في 1989/09/25م بزيارة للعراق من أجل الإتفاق الحدودي معها لكن الجانب العراقي طالب ببسط السيادة على جزيرتي وربة وبوبيان، وفي 1990/02/23م أعلن الرئيس العراقي لنطيره الكويتي الرغبة في تسوية النزاع، وفي 1990/08/02م غزى إيران الكويت، وفي 1993 أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 833 والذي يقضي بالترسيم النهائي للحدود العراقية الكويتية. ينطر: دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين، دراسة حالة الكويت والعراق، مركز البحوت والدراسات الكويتية، الكويت،1995، ص 217-220.

[2]- فالح فهد الدوسري: الأزمات العراقية الكويتية، المرجع السابق، ص 167.

إلا ان الخلاف بين العراق والكويت إستمر بعد إنتهاء الحرب الأيرانية العراقية سنة 1982، حيث بدأت التهديدات العراقية للكويت فقام أمير الكويت في 1989/09/25م بزيارة للعراق من أجل الإتفاق الحدودي معها لكن الجانب العراقي طالب ببسط السيادة على جزيرتي وربة وبوبيان، وفي 1990/02/23م أعلن الرئيس العراقي لنطيره الكويتي الرغبة في تسوية النزاع، وفي 1990/08/02م غزى إيران الكويت، وفي 1993 أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم 833 والذي يقضي بالترسيم النهائي للحدود العراقية الكويتية. ينطر: دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين، دراسة حالة الكويت والعراق، مركز البحوت والدراسات الكويتية، الكويت،1995، ص 217-220.

- فصل محكمة العدل الدولية في النزاع القطري البحريني:

بعد التسوية التي قام بها الملك فيصل بين البلدين إلا أن قرار قطر بالتنقيب على البترول في جزيرة حوار سنة 1978م أعاد الصراع إلى الواجهة وإستمرت الخلافات إلى ما بعد سنة 1980م[1]، لاسيما بعد تأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي ضم سة دول بإستناء العراق[2].

[1]- وفي سنة 1981م وهي السنة التي تأسس فيها مجلس التعاون الخليج أصدرت قطر مرسوما يقضي بإستغلال النفط في المناطق المتنازع عنها. وفي سنة 1982 ردت البحرين بالمثل 1984 ألغت قطر الإتفاقية الموقعة في الرياض بين الطرفين في أوت 1974م، في سنة 1986 أخد النزاع بينهما الطابع العسكري، وفي نفس السنة قررت قطر رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا وإستمرت المرافعات أكثر من 15 سنة، في سنة 2001 وبعد جلسات متتالية أصدرت المحكمة قررها بتبعية جزيرة حوار إلى قطر. ينطر:إنعام عبد العطيم: موقف محكمة العدل الدولية من النزاع القطري البحريني حول جزر حوار،كلية التربية للبنات،جامعة البصرة،العدد26، ص 447-452.

[2]- محمد أحمد ناصر الدهيمي: مشكلة الحدود بين قطر والبحرين 1971-2001م، المرجع السابق، ص109-117

الخاتمة

وفي ختام دراستنا هذه نخلص إلى أن مسألة ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي هي أحد أبرز المواضيع الأكثر إثارة للخلاف بين دول الخليج العربي في وقتنا الحاضر، وهذا لما تكتسبه المنطقة من أهمية جيوستراتيجية جعلته محل تنافس وأطماع استعمارية في الماضي لا سيما بريطانيا التي سعت إلى أن تجعل منطقة الخليج أحد مناطق نفوذها، واستغلت ضعف الدولة العثمانية لتفرض عليها اتفاقيات وتنتزع منها امتيازات في منطقة الخليج، ثم لاحقتها الولايات المتحدة الأمريكية وإن كان تدخلها جاء متأخرا لكن اهتمامها بالنفط بمنطقة الخليج جعلها طرفا مؤثر في معادلة ترسيم الحدود بين الدول الخليجية مما دفع بريطانيا إلى التصدي للمنافسة الأمريكية من خلال فرضها لسياسات اقتصادية على مشايخ الخليج جعلتهم يخضعون إلى المصالح البريطانية في الكثير من الأحيان، كان لها الأثر المباشر في ترسيم حدوده.

لقد ساهمت عوامل أخرى في عملية ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي كالعامل التاريخي الذي لعب دورا برزا في ترسيم الحدود الخليجية سواء كان في فترة الحماية البريطانية أو بعد خروج بريطانيا من منطقة الخليج العربي إذ نجد أن الدول الخليجية لجأت في الكثير من الأحيان في أزماتها الحدودية إلى الوثائق التاريخية من أجل إظهار الحق في ملكية أي منطقة كما كان العامل الاجتماعي دورا مباشر في ترسيم الحدود فتأثير القبيلة وملكيتها لأراضي الرعي جعلها تطالب بها قبل وبعد ترسيم الحدود في أي فترة من الفترات لكن العامل الأبرز بين هذه العوامل هو العامل الاقتصادي فبعد اكتشاف الذهب الأسود في منطقة الخليج في مطلع القرن العشرين حولتها من منطقة تعيش على الرعي وتربية المواشي إلى منطقة تملك ثروة نفطية هائلة تحتاجها الدول كمواد طاقوية من أجل تحريك اقتصاديتها وكذا عائدات مالية للدول الخليجية.

ترتب عن هذا الترسيم البريطاني مشاكل حدودية كتقسيم وتهجير القبائل من منطقة إلى أخرى وترك مناطق محايدة بين مشيخات الخليج كان للنفط دوره هو الآخر في تفجير النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية إذ يعود أول نزاع بين دول الخليج إلى أزمة واحة البريمي وهي

الواحة الغنية بالنفط وإنهاء بالأزمة القطرية البحرينية التي امتدت إلى ما يزيد عن أربعين سنة، هذه الأزمات أثرت في العديد من المرات على العلاقات الخليجية السياسية والدبلوماسية مما دفع بأطراف عديدة بالتدخل من أجل فص وتسوية هذه الأزمات كالدور الذي لعبته جامعة الدول العربية ممثلة في أمينها العام تارة والمؤتمرات العربية التي تعقدها تارة أخرى بالإضافة إلى بعض المبادرات الخيرية التي بادرت بها بعض الدول العربية من أجل تسوية نزاعات الحدود مثل ما فعلت الجزائر في الأزمة العراقية الإيرانية، كما للمؤسسات الدولية دورها هي الأخرى في تسوية الأزمات الحدودية مثل هيئة الأمم المتحدة ودورها في تسوية النزاع العراقي الكويتي ومحكمة العدل الدولية في تسويتها للنزاع القطري البحريني.

ومما سلف ذكره نخلص إلى أهمية ترسيم الحدود فهي استقرار في الحاضر ومدعاة للنزاع في المستقبل ولدى ينبغي ترسيم الحدود وفق معايير يتفق عليها جميع الأطراف. ولذلك نجد أن مسألة الحدود في منطقة الخليج لا تزال قائمة إلى يومنا هذاويمكن للباحثين التعرض إلى النزاعات الحدودية في فترة ما بعد هذه الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

روبرت تاكر: أغراض القوة الأمريكية، مؤسسة الأبحاث العلمية، سلسلة دراسات إستراتيجية، بيروت، 1981.

ثانيا: المراجع:

الكتب:

ابن محمد الطائي عبد الله: تاريخ عمان السياسي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2008.

احمد سامي مصطفى: جغرافية الوطن العربي دراسة طبيعية اقتصادية سياسية، النهضة المصرية، ط4، 1970.

الأسدي عبد الأمير محسن جبار: المملكتان الأردنية والسعوية دراسة في تاريخ العلاقات السياسية ، دار الرافدين، ط1، بيروت،2015.

اسود فلاح شاكر: الحدود العراقية–الإيرانية، مطبعة العاني، بغداد، د.س.

أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخيه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكاتب العربي، د.س.

أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية عهد مسعود بن عبد العزيز، دار الكاتب العربي، ط1، بيروت، د.س.

الجوهري يسرى: جغرافيا دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.

الدهيمي احمد محمد ناصر: مشكلة الحدود بين قطر والبحرين: أسبابها وتطوراتها ونتائجها 1971–2001، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بيروت العربية، كلية الأدب،2010.

الدوسري فالح فهد: الأزمات العراقية الكويتية 1922–1961، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط1، الكويت، 2013.

الرباني أمل إبراهيم: علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي دراسة في العلاقات السعودية الإيرانية وتطور موضوع الأمن في الخليج 1975/1964)، مطبعة دار التآليف، القاهرة، 1998.

رضوان محمد: منازعات الحدود في العالم العربي، إفريقيا الشرق، المغرب، 1999.

الزوكة محمد خميس: جغرافية العالم العرب، دار المعرفة الجامعية، مصر ،200.

السرحان فيصل أحمد عبد العزيز: الدور الأردني في تسوية النزعات العربية حالة الأزمة اليمنية 1961-1993م، دار اليازوري، ط2، بيروت، 2015.

سعاتي أمين: الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، ط1، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، 1991.

شاكر زهير: السياسة الأمريكية في الخليج، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982.

عبد الله محمد احمد، بشير زين العابد ين: تاريخ البحرين الحديث 1500-20002، مركز الدراسات االتاريخية، ط1، د.س.

العظمي وليد حمدي: العلاقات السعودية الأمريكية في الخليج في وثائق غير مشورة 1965-1991، دار الحكمة، الطبعة الأولى، 1992.

العفيفي فتحي: مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ط1، مصر د.س.

العكيدي بشار فتحي جاسم: صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق 1939-1958 دراسة سياسية تاريخية، دار غيداء، ط1، عمان، 2011.

العيدروس محمد حس: الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، مركز العيدروس للدراسات والاستشارات، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2002.

قاسم جمال زكريا: الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، المجلد2، 1998.

قاسم جمال زكريا: مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات البريطانية، مطبوعات جامعة الكويت، سلسلة رقم 08، 1972.

القاسمي خالد بن محمد: الجرر الثلاث بين السيادة العربية والإيراني، د. ن، ط3،1997.

القباع عبد الله سعود: السياسة الخارجية للسعودية، بدون ناشر، الرياض، 1986.

القحطاني عبد القادر محمود: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والثرات إدارة الثقافة والفنون، ط1،الدوحة،2008.

قلعجي قدري: الخليج العربي بحر الأساطير، بيروت: شركة المطبوعات، 1992.

محمود شاكر: موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

مراد خليل إلياس: حرب الخليج وإنعكاساتها على الأمن القومي العربي، دار الحرية للطباعة ولنشر، بغداد،1987.

مشكور سالم: نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، بيروات، 1993.

مهدي محمد عاشور: العلاقات الخليجية الإفريقية الواقع وآفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجة،2014.

مؤسسة الدراسات الفليسطنية: اتفاق كامب دفيد وأخطاره عرص وثائقي، ط 2، 1978.

ناصر علي ناصر: مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، ط1، بيروت،2013.

النقيب خلدون حسن: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة، ط1، بيروت د.س.

ولينكسون جون.سي.: حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

الجابري محسن محسن حسن: العلاقات السعودية البريطانية 1936-1995م، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات العليا، قسم الدراسات العليا والحضارية، 1996.

الجشمعي نواف وبدان سلمان: العلاقات الخلجية-الإيرانية في الفترة من 1923-1979م، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة أم درمان، كلية الآداب، قسم التاريخ، السودان، 2008.

الحميد محمد جمال: دراسة مشكلة الحدود بين إمارة الساحل وجيرانها، رسالة مكملة لنيل درجة المجاستير في تخصص التاريخ المعاصر والحديث، جامعة النيلين، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2017.

السمائري وسن سعدي عبد الجبار: ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة قانونية سياسية، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير، الجامعة المستنصرية، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والإشتراكية العليا، العراق، 2002.

السندي خميس بن علي بن خميس: السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه الأزمة اليمنية 2005-2020)، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الشرق الشرق الأوسط كلية الآداب، 2020.

العصيمي خالد عبد الرحمن: ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسية الخارجية الكويتية، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012.

عماد عمر محمد عبد الكريم: دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الكويت، 2018.

نابي عبد القادر: دور جامعة الدول العربية في الحفاظ على السيادة الإقلمية للدول الأعضاء، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بالقايد، جامعة تلمسان(الجزائر)، 2015.

المقالات المنشورة في المجلات العلمية:

التكريتي سليم طه: الصراع على الخليج العربي، وزارة الثقافة والإرشاد، سلسلة السياسة، بغداد، العدد 12، 1966.

حسين علي محمد: مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي الإطار القانوني والبعد السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد 56، بعداد(ب. ت.).

حشوف ياسين: منطقة الخليج العربي المكانة والبعد الإستراتيجي، مجلة السياسة والقانون، بشار، الجزائر، العدد 19، 2018.

الرواي جابر إبراهيم: إلغاء الاتفاقية الإيرانية العراقية 1945 في ضوء القانون الدولي، السلسلة الإعلامية رقم 116، 1980.

عبد العظيم إنعام: موقف محكمة العدل الدولية في النزاع القطر البحريني حول جزر حوار 1990-2001، دراسات تاريخية، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد 126، 2016.

محمود توفيق: المركز القانوني لتيران وصنافير بين الموقع والموقع، المجتمع العلمي المصري، العدد 91، المجلد الثاني 2016.

محمود محمود توفيق: مدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية دراسة حالة حدود السعودية والإمارات المتحدة، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 236، الكويت، 2000.

الجرائد اليومية:

صبحي مجدي: الحدود والموارد الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد 111، 1993.

العسكر عبد الله بن ابراهيم: حكاية جزيرتين، الرياض، جريدة يومية، تصدرها المملكة العربية السعودية، العدد 17467.

المواقع الإلكترونية:

فيروز زياني: للقصة بقية (حوار سياسي حول ثيران وصنافير موقع الجزيرة على اليوتوب) ، جزيرتي ثيران وصنافير، بتاريخ 2022/03/03 على الساعة 11:00

https//www.aljazzeera.nat

الملاحق

الملحق رقم 01: خريطة توضح الخطوط التي رسمتها الاتفاقية لانجلوا عثمانية سنة 1913م.

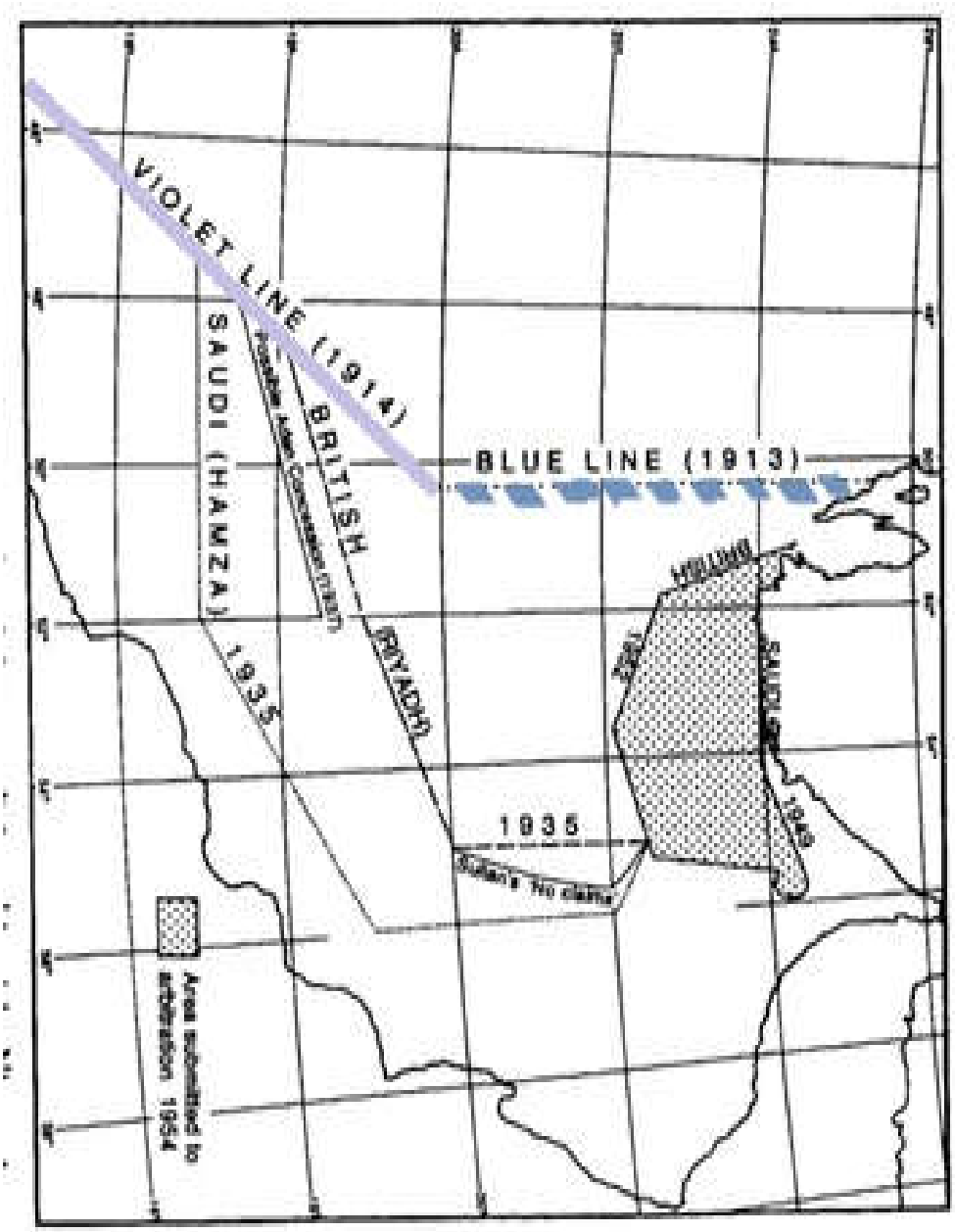

المصدر: جون.سي. ولينكسون: حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، مأخودة من قائمة ملاحق الكاتب الغير مرقمة.

الملحق رقم 02: خريطة توضح تنازلات هولمز عن منطقة الريحاني لصالح المملكة العربية السعودية.

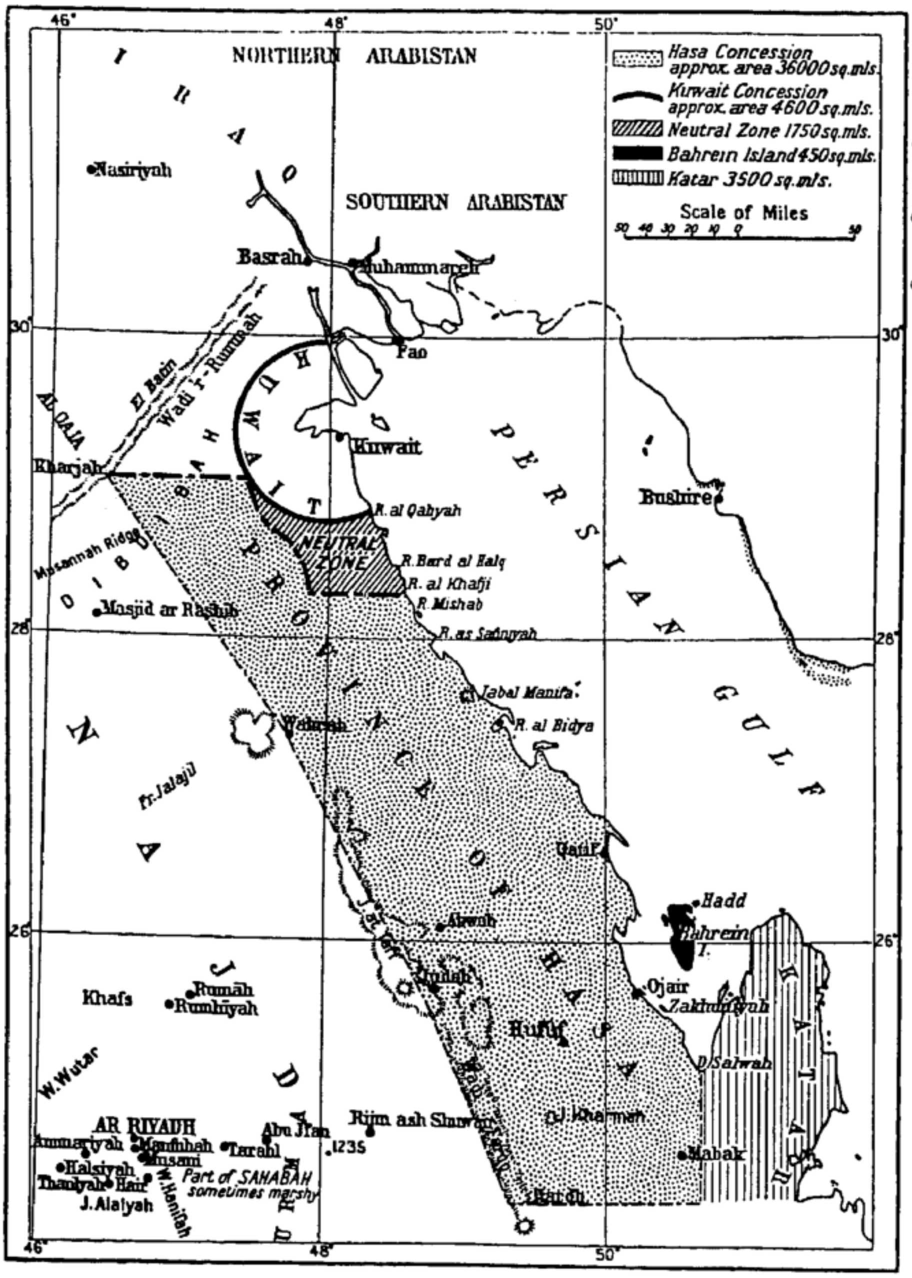

المصدر: جون.سي. ولينكسون: حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، مأخودة من قائمة ملاحق الكاتب الغير مرقمة.

الملحق رقم 03: خريطة توضح قرى واحة البريمي المتنازع عليها بين بريطانيا والسعودية.

أمين سعاتي: الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، ص 57.

الملحق رقم 04: مطالب كل من السعودية وبريطانيا حول واحة البريمي 1949م-1955م

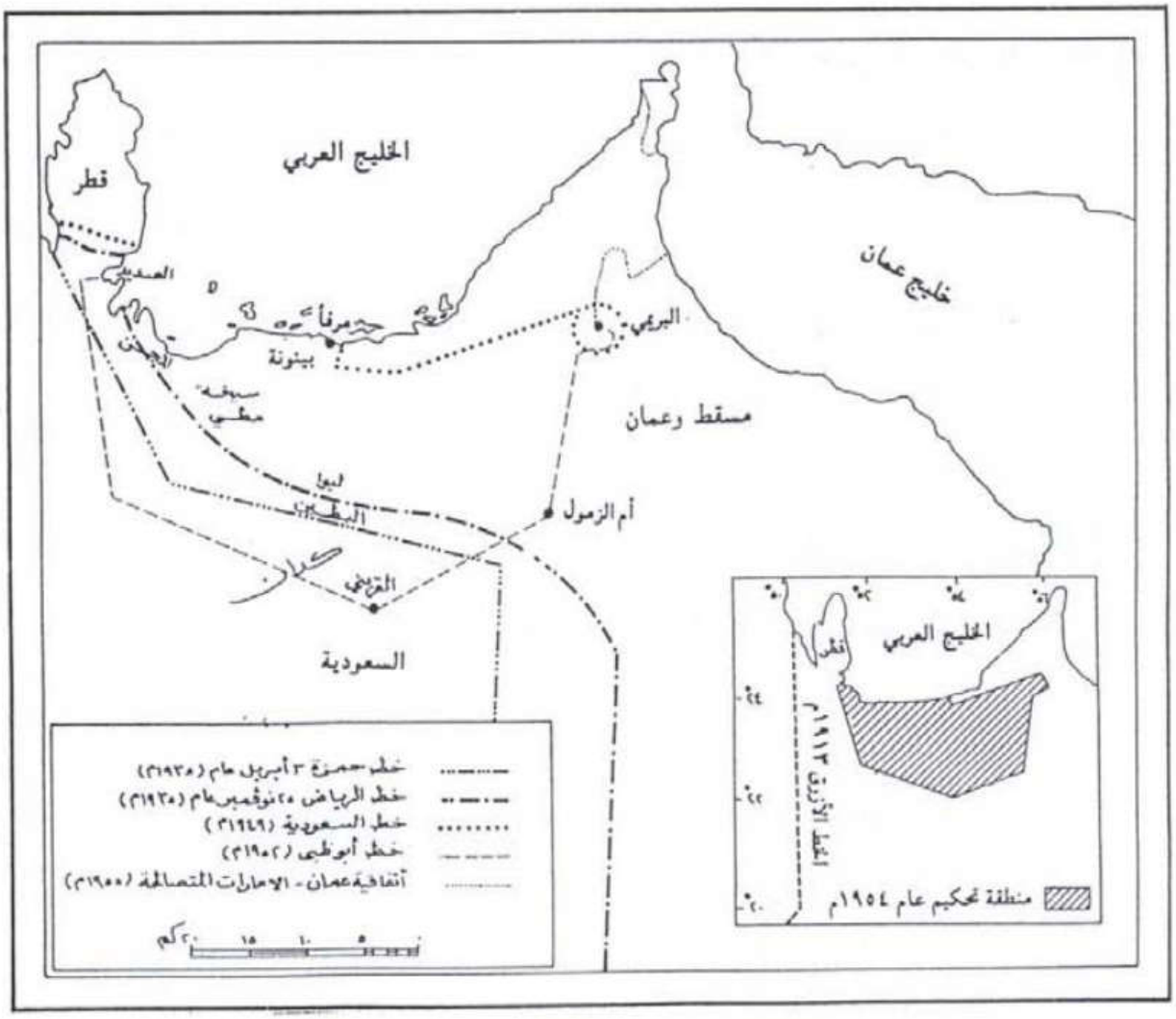

المصدر: محمود توفيق محمود: المدخل الزمني للنزاعات الحدودية العربية دراسة حالة حدود السعودية والإمارات العربية المتحدة، الجمعية الجغرافية الكويتية، رسائل جغرافية، العدد 236، الكويت، 2000، ص 32.

الملحق رقم 05: خريطة توضح الحدود السياسية للملكة العربية السعودية مع جيرانها.

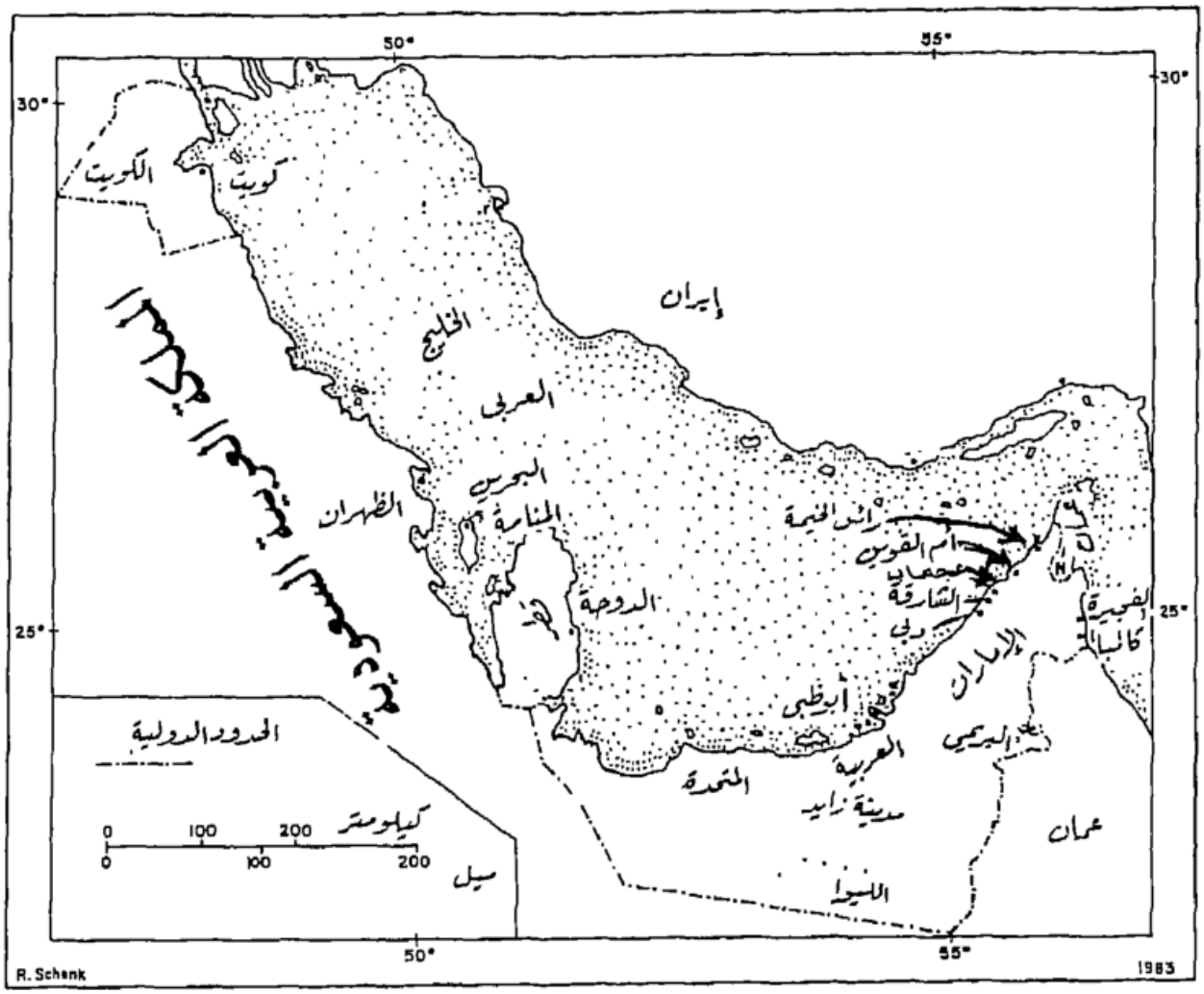

المصدر:أمين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية، ص 64

الملحق رقم 06: خريطة توضح الجزر اثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى).

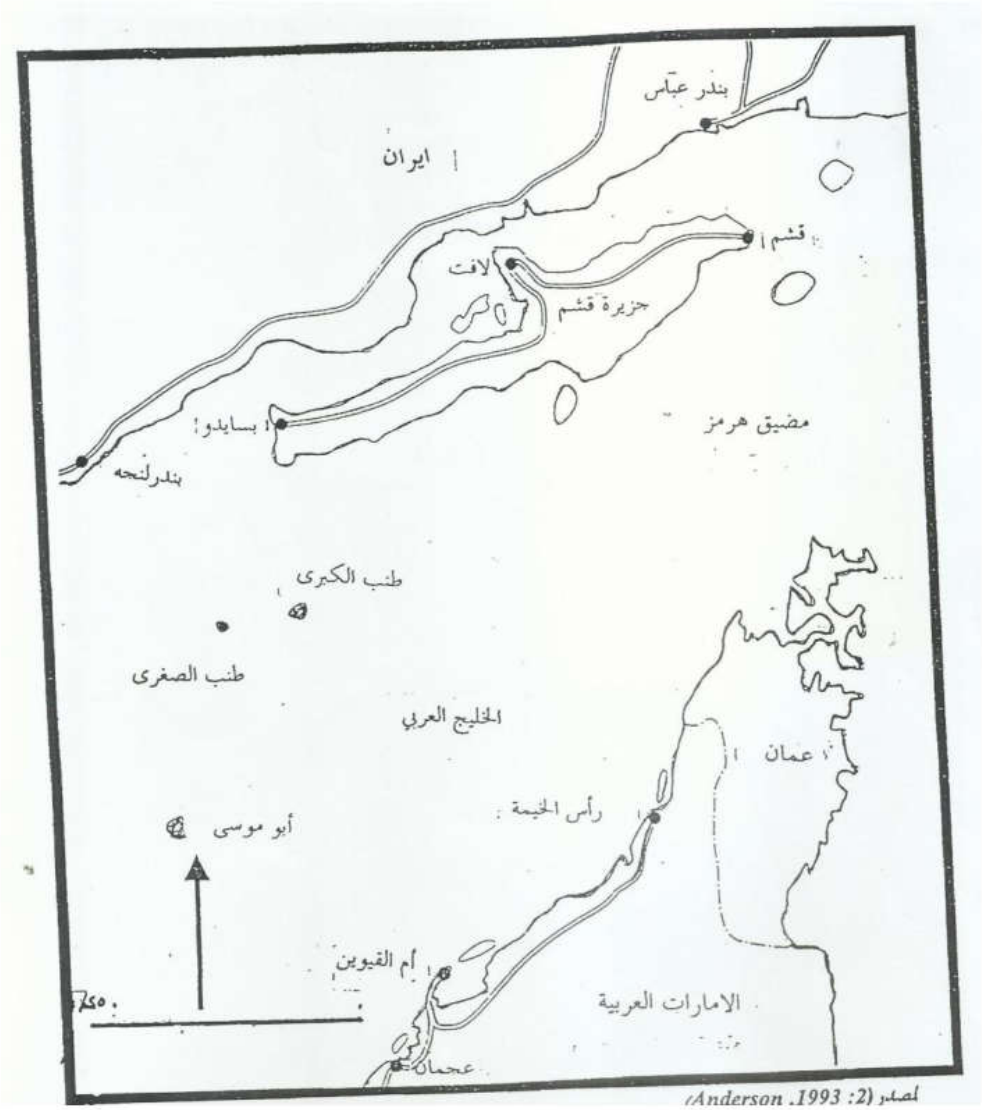

المصدر: محمد جمال الحميد: دراسة مشكلة الحدود بين إمارة الساحل وجيرنها، ص 215.

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ-ر
الفصل الأول: الجذور التاريخية لترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي	
أولا: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	9
1- أصل التسمية	9
2- الموقع الجغرافي والأهمية	10
ثانيا: التنافس الدولي ودوره في ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي	12
1- التنافس العثماني- البريطاني	12
2- التنافس الأمريكي البريطاني	14
ثالث: العوامل المساهمة في ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي	18
1 العوامل التاريخية و الجغرافية	18
2 العوامل السياسية و العسكرية	21
3 العوامل الاجتماعية و الاقتصادية	24
الفصل الثاني: ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية	
1 حدود المملكة العربية السعودية مع عمان	30
2 الحدود السياسية بين المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية	31
3 الحدود بين السعودية والبحرين	34
4 الحدود السعودية القطرية	37
5 الحدود السعودية الكويتية	38
ثانيا: حدود مشيخات الساحل	39
1 الحدود القطرية البحرينة	39
2 الحدودالإماراتية العمانية	40
3 الحدود الكويتية العراقية	42
ثالثا: حدود دول منطقة الخليج العربي مع دول الجوار	44
1- حدود منطقة دول الخليج مع الدول العربية	44

1-1 مع مصر	44
1-2- حدود الخليج مع اليمن	47
1-3- الحدود بين السعودية والأردن	50
2- حدود منطقة دول الخليج مع إيران	51
الفصل الثالث: أزمات ترسيم الحدود في منطقة الخليج العربي	
أولا: أبرز الأزمات الحدودية في منطقة الخليج العربي	56
1- الأزمة العراقية الكويتية 1961م	56
2-الأزمة الاماراتية الإيرانية حول الجزر التلاث	58
3-الحرب الإيرانية العراقية	60
ثانيا: التسوية السلمية للخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي	63
1 الجهود العربية	63
1-1 دور الجامعة العربية في تسوية الخلافات الحدودية	63
1-2 المبادارات العربية خارج إطار الجمعة العربية	64
2- دور المؤسسات الدولية في تسوية النزاعات الحدودية بين الدول الخلجية	70
الخاتمة	74
قائمة المصادر والمراجع	77
قائمة الملاحق	83
الفهرس	91